

الزكاة والضرائب: دراسة مقارنة في ضوء الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة ماليزيا
د/ وفاء محمد سيد أحمد محمد حمّاس د/ حسن خليل السيد خليل

الزكاة والضرائب: دراسة مقارنة في ضوء الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة ماليزيا

الدكتورة/ وفاء محمد سيد أحمد محمد حمّاس (✻)

الدكتور/ حسن خليل السيد خليل (✻)

Abstract:

This research discusses the relationship between zakat and taxes in the Islamic economy and positive systems, with a focus on Malaysia as an applied model. The research begins by clarifying the theoretical framework for both zakat and taxes in terms of definitions, legal and theological rulings, and social and economic objectives. It then moves on to a case study of Malaysia, where the tax system and zakat institutions are analyzed, highlighting the institutional and legal challenges that hinder their integration.

The results show that Malaysia suffers from a dual management system between zakat (which is administered at the state level) and taxes (which are administered centrally), leading to difficulties in coordination and a double financial burden on Muslims. Additionally, the differences in tax deduction standards for zakat between states complicate the system further. However, the research indicates that integration is possible through legislative and technical reforms, such as unifying laws and linking tax and zakat databases.

(✻) مدرس الاقتصاد - كلية التجارة (بنات) جامعة الأزهر.

(✻) مدرس الاقتصاد - كلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر.

The research concludes with practical recommendations including the adoption of a full exemption for zakat from the tax base, enhancing data transparency through unified electronic platforms, and increasing awareness of the importance of complying with both zakat and taxes.

ملخص البحث:

يناقش هذا البحث العلاقة بين الزكاة والضرائب في الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الوضعية مع التركيز على ماليزيا كنموذج تطبيقي، يبدأ البحث بتوضيح الإطار النظري لكل من الزكاة والضرائب من حيث التعريف، والأحكام الشرعية والقانونية، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ثم ينتقل إلى دراسة حالة ماليزيا حيث يتم تحليل النظام الضريبي ومؤسسات الزكاة، مع تسليط الضوء على التحديات المؤسسية والقانونية التي تعيق التكامل بينهما.

تظهر النتائج أن ماليزيا تعاني من ازدواجية في الإدارة بين الزكاة (التي تدار على مستوى الولايات) والضرائب (التي تدار مركزيا)، مما يؤدي إلى صعوبات في التنسيق وازدواجية العبء المالي على المسلمين، كما أن الاختلاف في معايير الخصم الضريبي للزكاة بين الولايات يزيد من تعقيد النظام. ومع ذلك يظهر البحث أن التكامل ممكن من خلال إصلاحات تشريعية وتقنية، مثل توحيد القوانين وربط قواعد البيانات الضريبية والزكوية.

يختتم البحث بتوصيات عملية منها اعتماد خصم كامل للزكاة من الوعاء الضريبي، وتعزيز شفافية البيانات عبر المنصات الإلكترونية الموحدة، وزيادة التوعية بأهمية الالتزام بكل من الزكاة والضرائب.

الكلمات الدالة: الزكاة - الضرائب - التكامل المالي - ماليزيا - النظام

الضريبي.

المقدمة:

في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات المعاصرة تبرز الحاجة إلى أنظمة مالية متوازنة تحقق العدالة وتضمن التوزيع العادل للموارد، تعد كلا من الزكاة والضرائب من أهم الأدوات المالية التي تعتمد عليها بعض الدول لتحقيق هذه الأهداف، لكنهما يتتمان إلى نظامين مختلفين: الأول يعتمد على الشريعة الإسلامية والثاني على القوانين الوضعية؛ فالزكاة كركن أساسي من أركان الإسلام ليست مجرد ضريبة، بل هي فريضة مالية تهدف إلى تطهير المال وتزكية النفس بالإضافة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي، أما الضرائب فتفرض بقوانين حكومية لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية دون ارتباط مباشر بقيم دينية.

ومع تطور الأنظمة المالية في الدول الإسلامية ظهرت محاولات لدمج الزكاة مع الضرائب خاصة في دولة مثل ماليزيا التي تسعى لتطبيق نموذج اقتصادي إسلامي معاصر، إلا أن هذا التكامل يواجه تحديات كبيرة منها الاختلاف في المعايير الشرعية والقانونية، وتعدد الجهات المشرفة، وتباين الأولويات بين المؤسسات الدينية والجهات الضريبية، لذلك يهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار النظري للزكاة والضرائب ودراسة التطبيق العملي لهما في ماليزيا وتقديم حلول عملية لتعزيز التكامل بينهما.

مشكلة البحث:

يواجه التكامل بين الزكاة والضرائب تحديات كبيرة على المستويات القانونية والمؤسسية والاجتماعية، خاصة في ظل اختلاف الأسس والمعايير التي تحكم كل منهما، والاشكالية ان الزكاة كنظام من عند الله لها إيجابيات،

والإخفاق يكون بسبب سوء التطبيق، بينما الضرائب لها إيجابيات وسلبيات خاصة الضرائب غير المباشرة، ففي ماليزيا على سبيل المثال تدار الزكاة عبر مؤسسات دينية محلية بينما تفرض الضرائب بشكل مركزي، مما يؤدي إلى ازدواجية في الأنظمة وصعوبات في التنسيق. بالإضافة إلى ذلك تختلف أهداف ومصارف كل من الزكاة والضرائب مما يطرح تساؤلات حول إمكانية التكامل بينهما دون الإخلال بمبادئ أي منهما.

أهمية البحث:

أكاديميا: يسهم البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والأنظمة الضريبية من خلال تحليل التحديات والفرص للتكامل بين الزكاة والضرائب.

عمليا: يقدم البحث رؤى قابلة للتطبيق لصانعي السياسات في الدول الإسلامية، خاصة في مجال التنسيق بين المؤسسات الدينية والضريبية. اجتماعيا: يبرز دور الزكاة والضرائب في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية مما يعزز ثقة المجتمع في الأنظمة المالية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهومي كلا من الزكاة والضرائب ويوضح أوجه الاختلاف بينهم، لاسيما من الجوانب الدينية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، بالإضافة إلى دراسة القضايا المتعلقة بتطبيق الزكاة في دولة ماليزيا.

منهجية البحث:

تعتمد طريقة البحث على الاسلوب الوصفي التحليلي لدراسة الإطار النظري لكل من الزكاة والضرائب، واستعراض نصوص القرآن والسنة

والأحكام الفقهية ذات الصلة، بالإضافة الى الأسلوب التطبيقي لتحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية في ماليزيا، مع التركيز على حصيلة الزكاة، والضرائب، وآليات تحصيلهما، وتوزيعهما.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: يركز البحث على الزكاة والضرائب المباشرة مع استبعاد الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات، وغيرها؛ وذلك لان الضرائب المباشرة (كضريبة الدخل) تسجل بشكل منظم في السجلات الحكومية؛ مما يسهل الوصول الي بيانات دقيقة.

الحدود الجغرافية: تقتصر الدراسة على ماليزيا كحالة دراسية، رغم إمكانية تعميم بعض النتائج على دول إسلامية أخرى.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٣ مع الإشارة إلى بعض السياسات التاريخية المؤثرة، وقد تم اختيار سنة ٢٠١٠ لأنها نهاية عقد، وسنة مستقرة.

الدراسات السابقة:

١ - دراسة شحاتة، حسين ٢٠١٧ بعنوان "الزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي"^(١) قامت الدراسة بعمل مقارنة بين كلا من نظامي الزكاة والضرائب من ثلاثة جوانب رئيسية، الجانب التشريعي والجانب القانوني والجانب الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة أكثر

(١) شحاتة، حسين الزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار النشر للجامعات المصرية، ٢٠١٧.

فاعلية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التكاليف الإدارية، والضرائب أكثر قدرة على تمويل المشاريع الكبرى وكذلك التكيف مع الأزمات المالية. أما من حيث الناحية الشرعية فإن الزكاة تتمتع بقبول ديني عال والضرائب تثير جدلاً فقهيًا حول شرعيتها.

٢- دراسة الفنجرى، محمد شوقي، ٢٠١٨، بعنوان "الزكاة والضرائب دراسة مقارنة في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، وتناقش الورقة الفروق الجوهرية بين الزكاة والضرائب من حيث الأهداف والمبادئ الشرعية مع تحليل تأثير كل منهما على الاقتصاد وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة نظام متكامل يجمع بين الروحانية والتنمية الاقتصادية.^(١)

٣- دراسة المصلح، عبد الله ٢٠٢٠، "الضريبة والزكاة وأثرهما في تحقيق التنمية الاقتصادية"^(٢) تهدف الدراسة لتحليل الأدوار التمويلية للزكاة والضرائب في الاقتصاد الحديث، وتقييم مساهمة كل نظام في تحقيق التنمية المستدامة، وتحديد إمكانية التكامل أو التبادل بين النظامين. توصلت الدراسة إلى أن الزكاة من حيث الكفاءة أكثر فاعلية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التكاليف الإدارية، أما بالنسبة للضرائب فهي أكثر قدرة على تمويل المشاريع الكبرى والتكيف مع الأزمات المالية. أما من حيث الشرعية فالزكاة تتمتع بقبول ديني عال والضرائب تثير جدلاً فقهيًا حول شرعيتها.

(١) الفنجرى، محمد شوقي، الزكاة والضرائب دراسة مقارنة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، العدد ٣٠، ٢٠١٨.
(٢) المصلح، عبد الله، الضريبة والزكاة وأثرهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، المجلد ٣٣، العدد ١، ٢٠٢٠.

الزكاة والضرائب: دراسة مقارنة في ضوء الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة ماليزيا
د/ وفاء محمد سيد أحمد محمد حمّاس د/ حسن خليل السيد خليل

٤- دراسة (2019) Monzer Kahf: **The Economic Role of Zakat and Taxes**

قامت الدراسة بتحليل الأدوات الاقتصادية للزكاة والضرائب في نظامي الماليتين الخاصة مع مقارنة تأثير كلا النظامين على توزيع الثروة والنمو الاقتصادي والكفاءة المالية، ومحاولة تقييم التكامل بين النظامين في الاقتصاديات المعاصرة وتوصلت الدراسة إلى الزكاة أكثر فعالية في تحقيق العدالة الاجتماعية. أما الضرائب فهي أكثر مرونة في تمويل الميزانيات الحكومية. يمكن التكامل بين النظامين وفقا لضوابط محددة.^(١)

٥- دراسة (2015) Saad and Abdullah بعنوان **Is Zakat Capable Of Alleviating Poverty? An analysis on distribution of zakat fund in Malaysia**

قامت الدراسة بدراسة الزكاة في ماليزيا وطريقة توزيع الزكاة على الأصناف الثمانية على مستوى الولايات الماليزية المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين التحصيل والتوزيع في بعض الولايات. كما توصلت الدراسة إلى أنه كلما زادت نسبة التوزيع إلى التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا على كفاءة مؤسسة الزكاة وأظهرت الدراسة تخصيص جزء كبير من حصيلة الزكاة في بعض الولايات لمصرفي في سبيل الله، وأظهرت الدراسة اعتراضها على ذلك؛ حيث ترى ضرورة تطبيق فقه الأولويات من خلال تلبية احتياجات مصرفي الفقراء والمساكين أولا، مع أهمية عمل مشروعات إنتاجية بالتنسيق مع الجهات الرسمية.^(٢)

(1) Monzer Kahf, *The Economic Role of Zakat and Taxes*, J. of Islamic, 2019.

(2) Saad, N. and Abdullah, N. *Is Zakat Capable of Alleviating Poverty? An Analysis of the Distribution of Zakat Fund in Malaysia*. Journal of Islamic Economics Banking and Finance, 2014.

تحليل الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات السابقة اهتمامًا متزايدًا بموضوع الزكاة والضرائب من منظور الاقتصاد الإسلامي، حيث ركز بعضها على الجوانب النظرية والفقهية، بينما اتجهت دراسات أخرى إلى المقارنة التحليلية بين أثر الزكاة والضرائب على مؤشرات اقتصادية مثل العدالة الاجتماعية والنمو. وتناولت دراسات حديثة أهمية دمج الزكاة والضرائب في تمويل أهداف التنمية المستدامة، مع تسليط الضوء على تجارب بعض الدول مثل ماليزيا. ومع ذلك، فإن معظم هذه الدراسات تعاني من فجوة رئيسية وهي عدم دراسة التكامل المؤسسي بين الجهات المشرفة على تحصيل الزكاة والجهات المسؤولة عن جباية الضرائب، من هنا، يكتسب البحث أهميته حيث يسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل مقارنة يجمع بين الأسس الشرعية والاقتصادية والتكامل المؤسسي في ماليزيا، مما يسهم في تقييم فعالية الزكاة كنظام مالي إسلامي موازٍ أو مكمل للضرائب لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

خطة البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للزكاة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للضرائب.

المبحث الثالث: التطبيق المعاصر للزكاة والضريبة دراسة حالة -

ماليزيا.

المبحث الأول الإطار النظري للزكاة

١-١ الزكاة

١-١-١ تعريف الزكاة؛

أولا الزكاة في اللغة؛

أصل الزكاة في اللغة النماء، يقال زكا الزرع إذا نما، وترد أيضا في المال وترد أيضا بمعنى التطهير، كما ترد بالاعتبارين معا: أما بالأول فلأن إخراجها سبب للنماء في المال، أو بمعنى أن الأجر بسببها يكثر، وأما بالثاني فلأنها تطهير للنفس من رذيلة البخل، وتطهير من الذنوب، كما تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والحق والعفو^(١).

ثانياً: الزكاة شرعا:

- عرف الفقهاء الزكاة من الناحية الشرعية تعريفات متعددة لكنها اختلفت في التعبير والأسلوب ولم تختلف في المعنى، فالزكاة:
- عند الحنفية: تملك جزء مخصوص من مال مخصوص لشخص مخصوص لله تعالى. (٢)
 - عند المالكية: إعطاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مطلب. (٣)

(١) ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، مصر، تحقيق: الكبير عبد الله علي وآخرون، دار المعارف، بدون تاريخ، المجلد ٣، ص ١٨٤٩.

(٢) الميداني، عبد الغني الغنيمي الدمشقي، الباب في شرح الكتاب، بيروت، لبنان، المكتبة العلمية، الجزء ١، ١٩٨٩، ص ١٣٦.

- عند الشافعية اسم لقدر من المال مخصوص يصرف لأصناف مخصوصة بشرائط^(١).
- عند الحنابلة حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص^(٢).

فالزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وهي تشريع مالي رباني لمواجهة خلل التوزيع في المجتمع الإسلامي وذلك لتصحيح الانحرافات الناتجة من التوزيع الأولي والتوزيع الوظيفي بفعل قوى السوق سواء كانت انحرافات مقصودة أو عفوية^(٣).

ومن خلال هذه التعريفات يظهر أن الزكاة فريضة متعلقة بالمال يؤديها المسلم إذا تحققت شروطها، ويستفيد منها المحتاجون إليها إذا انطبقت عليهم شروطها ومما سبق يمكن تعريف الزكاة شرعاً بأنها: إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص بشرائط مخصوصة لله عز وجل.

(٣) الزرقاني، المصري محمد بن عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك بن

أنس، القاهرة، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة ١، ٢٠٠٣، ١، الجزء ٢، ص ١٣٧.

(١) الحسيني، تقي الدين أبو بكر بن محمد، الأخبار في حل غاية الاختصار، تحقيق: الأنصاري عبد الله بن إبراهيم، الدوحة، قطر، الشؤون الدينية، الطبعة ٣، بدون تاريخ، الجزء ١، ص ٣٣١.

(٢) البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق عبد الحميد أحمد، الرياض، دار عالم الكتب، بدون طبعة، ٢٠٠٣، ص ٨٠٣.

(٣) العوضي، رفعت. نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ١٩٧٤.

١-٢: أدلة مشروعية الزكاة:

١- من الكتاب:

- قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ﴾ [سورة البقرة الآية ٤٣].
- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [سورة البقرة من الآية ٢٦٧].
- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة التوبة الآية ٥].
- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [سورة التوبة الآية ١١].
- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [سورة النمل من الآية ٣].
- قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ [سورة الروم الآية ٣٩].

٢- من السنة:

- حدثنا حفص بن عمر عن شعبة عن ابن عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب رضي الله عنه «أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أخبرني بعمل يدخلني الجنة قال: ماله وماله؟ وقال النبي صلى الله عليه وسلم: أرب

ماله، تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم»^(١).

- حدث مخضر عن ابن عباس رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن فقال أدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»^(٢).

٣-الإجماع:

أجمع الصحابة والتابعون ومن بعدهم على أن الزكاة فرض ولم يخالف في ذلك أحد وبشروط معينة. واتفقوا على قتال مانعيها^(٣).

١-٣ الأموال التي تجب فيها الزكاة وأنصبتها

الأموال التي فرضت عليها الزكاة في عصر التشريع خمسة هي الذهب والفضة والزروع والثمار وعروض التجارة والثروة الحيوانية والثروة المعدنية، ثم ظهرت أنواع جديدة من النقود وهي المستغلات الحديثة،

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، القاهرة، مصر، المطبعة السلفية، الطبعة ١، ١٩٨٠، الجزء ١، ص ٢١.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: الخطيب محب الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٣) النبهان، محمد فاروق، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، مؤسسة الرسالة، سوريا، الطبعة الثانية، ص ٢٦٨.

والدخل من العمل والمهن الحرة، والأسهم والسندات، والأوراق النقدية
وبيان ذلك فيما يلي:

النوع الأول: النقود

النقود تُسمى (الأثمان)، وهي ثلاثة أصناف: الذهب، والفضة،
والأوراق النقدية التي تقوم مقام الذهب والفضة، قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ
يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ
﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ
هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [سورة التوبة، آية ٣٤-٣٥].

أنصبة النقود: لا تجب الزكاة في شيء من النقود حتى يبلغ نصاباً، فإذا
بلغ شيء من النقود المذكورة نصاباً وحال عليه الحول وجب إخراج زكاته.
فإن صاب الذهب: عشرون ديناراً، ويساوي بالجرام (٨٥) خمسة
وثمانون جراماً.

وز صاب الفضة: خمس أواق، وهي مئتا درهم، ويساوي بالجرام
(٥٩٥) خمسمائة وخمسة وتسعون جراماً.

مقدار الزكاة الواجب إخراجها من النقود: الواجب إخراجها في الزكاة
من الذهب والفضة: ربع العشر، وهو: ٥، ٢٪^(١).

النوع الثاني: عروض التجارة

عروض التجارة هي: كل ما أُعدَّ للبيع والشراء من أجل الربح
والتكسُّب، ويشمل ذلك جميع أنواع الأموال من العقارات، والسيارات،

(١) الطيار، عبد الله، وآخرون. الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، دار الوطن للنشر، الرياض،
الجزء ٧، الطبعة ٢، ٢٠١١، ص ١١-١٣.

والملابس، والأقمشة، والحديد، والأخشاب، والمواد الغذائية، والحيوانات، وغيرها مما أُعدَّ للتجارة.

نصاب عروض التجارة: نصاب عروض التجارة هو نصاب الذهب أو الفضة، فإذا بلغت قيمة العروض نصاب أحدهما وجبت فيها الزكاة.

مقدار الزكاة الواجب إخراجها من عروض التجارة: الواجب إخراجها في الزكاة من عروض التجارة: ربع العشر، وهو: ٥، ٢٪ منها أو من قيمتها^(١).

النوع الثالث: زكاة الثروة الزراعية

لا تجب الزكاة فيه حتى يبلغ نصاباً وهو خمسة أوسق، كما دلَّ على ذلك حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: ((ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة))؛ متفق عليه^(٢). والوسق: ستون صاعاً بصاع النبي - صلى الله عليه وسلم - فيكون النصاب: ثلاثمائة صاع بصاع النبي - صلى الله عليه وسلم.

مقدار الزكاة في الحبوب والثمار: مقدار الزكاة في الحبوب والثمار العشر كاملاً فيما سُقي بدون كلفة، ونصفه فيما سُقي بكلفة^(٣).

(١) ابن النقيب، شهاب الدين، عمدة السالك وعدة الناسك، تحقيق ابن إبراهيم عبد الله، الدوحة، قطر، الشؤون الدينية، الطبعة ١، ١٩٨٢، ص ١٠٥.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، مرجع سبق ذكره، كتاب الزكاة، رقم ١٤٠٥، ص ٤٣٣، ومسلم، ابن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، الجزء ٢، كتاب الزكاة، دون ذكر الباب برقم ٩٧٩.

(٣) الغزي، محمد بن قاسم، فتح القريب المجيب على الكتاب المسمى بالتقريب للإمام أبي شجاع، القاهرة، مصر، مطبعة الباقي الحلبي، ١٩٢٤، ص ٢٤.

النوع الرابع: زكاة الثروة الحيوانية

هي الإبل والبقر والغنم ضأنًا كانت أم مَعَزًا، إذا كانت سائمةً وأُعدَّت للدرِّ والنسل. والسائمة هي: التي ترعى الكلاً النابت بدون بذر آدمي كل السنة أو أكثرها، فإن لم تكن سائمةً فلا زكاة فيها، إلا أن تكون للتجارة، فإذا كانت مُعدَّةً للتكسُّب بالبيع والشراء فهي عروض تجارة تُركى زكاة تجارة، سواء أكانت سائمةً أم معلوفةً، إذا بلغت نصاب التجارة بنفسها أو بضمِّها إلى تجارته من غيرها. يشترط لزكاة السائمة من بهيمة الأنعام أن تبلغ نصابًا، وأقل النصاب في الإبل: خمس، وفي البقر: ثلاثون، وفي الغنم: أربعون^(١).

النوع الخامس: زكاة الثروة المعدنية (المعادن والركاز)

يقصد بها الذهب والفضة المستخرجان من باطن الأرض، فان استخرجا وتم تصفية الشوائب منهما فهذا هو المعدن وان كانا دفينين يرجعان الى ما قبل الإسلام فهو الركاز، اما ما كان مدفون في عهد الإسلام فهو من الأموال الضائعة^(٢). ومن ادلة وجوبها قوله صلى الله عليه وسلم: (وفي الركاز الخمس)^(٣)، نصاب المعادن الواجب فيه الزكاة هو نفس نصاب الذهب

(١) علوش، عبد السلام، تقريب المنفعة الى فقه المذاهب الأربعة، بيروت، لبنان، دار المعرفة، الطبعة ١، ١٩٩٩، ص ص ٤١٩-٤٢٢.

(٢) الخن، مصطفى، وآخرون، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، دمشق، سوريا، دار القلم، الطبعة ٤، ١٩٩٢، الجزء ٢، ص ٢٧.

(٣) البخاري، محمد بن إسماعيل، كتاب الزكاة، باب في الركاز الخمس برقم ١٤٩٩، مرجع سبق ذكره، الجزء ١، ص ٤٦٥.

والفضة^(١)، وتجب فيه الزكاة (بمقدار ربع العشر (٥، ٢٪) عند جمهور الفقهاء، والخمس (٢٠٪) عند الحنفية) فور استخراجه ولا يشترط حولان الحول عليه^(٢)، أما الركاز فلا يشترط فيه النصاب ولا يشترط حولان الحول، وتجب الزكاة فيه بمقدار الخمس (٢٠٪)^(٣).

النوع السادس: زكاة المستغلات (العمارات والمصانع ونحوها)

وهي الأموال التي لا تجب الزكاة في عينها، ولم تتخذ للتجارة، ولكنها تتخذ للنماء فتعود الفائدة على أصحابها بواسطة تأجير عينها، أو بيع إنتاجها، ولقد اختلف الفقهاء المعاصرون بين من يقول بعدم وجوب الزكاة فيها وبين من يقر بوجوبها، وإن كان الرأي الراجح هو الرأي الثاني لأنه أقرب إلى الواقع والعدل من غيره؛ حيث إن أصحاب العمارات والمصانع يملكون من النصاب أضعاف نصاب الأموال.

نصاب المستغلات الواجب فيه الزكاة: كنصاب عروض التجارة فعلى المالك أن يقوم بزكاة الإيراد الناتج من استغلال العمارات وأرباح المصانع وغيرها بنسبة ٥، ٢٪ ويشترط حولان الحول^(٤).

(١) سبق ذكره ص ١٠ في هذا البحث.

(٢) القرطابوي، يوسف، فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٥، الجزء ١، ص ص ٤٨٧-٤٩١.

(٣) المقدسي، قدامة، المغني مع الشرح الكبير، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، الجزء ٢، ص ٥٩٠.

(٤) السلطان، سلطان بن محمد علي، الزكاة تطبيق محاسبي معاصر، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ١٩٨٦، ص ١١٤.

النوع السابع: الدخل من العمل والمهن الحرة

وذلك كإيراد الطبيب والمحامي وطوائف الحرفيين والموظفين وغيرهم والمال المستفاد يزكى بلا خلاف ما دام عيناً أي ذهباً أو فضة أو عملة تقوم مقام الذهب والفضة، ولكن الخلاف يقع حول إذا ما كان الشخص الذي يستفيد يزكيه يوم الاستفادة أو لا يزكيه حتى يحول عليه الحول، والراجح من أقوال الفقهاء المعاصرين أن يزكيه بعد عام من الحصول على الدخل.

نصاب زكاة كسب المال من العمل والمهن الحرة كنصاب النقود والمقدار الواجب فيها ٥, ٢٪ أي ربع العشر^(١).

النوع الثامن: زكاة الأسهم والسندات

ذهب جميع الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى وجوب الزكاة في جميع الأوراق المالية بما في ذلك الأسهم والسندات ويتم معاملتهم معاملة عروض التجارة فيؤخذ من الأسهم عند آخر كل حول ٥, ٢٪ أي ربع العشر، ولكن بحسب القيمة السوقية لا الحقيقية مضافاً إليها الربح بشرط أن يبلغ الأصل والربح نصاباً، وينطبق نفس الشيء مع السندات لأنها دين مرجو وهو بمنزلة ما في يده لكن بشرطين:
- أن ينتهي أجلها ويملكها صاحبها.

- أن يمضي على ملكيتها عام أو أكثر^(٢).

(١) العوضي، رفعت، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٢) السدلان، صالح، زكاة الأسهم والسندات والورق النقدي، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة ٣، ١٩٩٧، ص ص ٢٠-٢٤.

تاسعاً: زكاة الأوراق النقدية

قرر جمهور الفقهاء وجوب الزكاة فيها لأنها نقد قائم بذاته وله حكم النقدين من الذهب والفضة سواء بسواء نصاباً ومقداراً^(١). وهكذا نرى أن الزكاة تجب في كل الأموال النامية أو القابلة للنماء على اختلافها حتى وإن كانت مستحدثة.

١-٤ مصارف الزكاة

المصارف جمع مصرف وهو المعدل في اللغة^(٢)، قال تعالى: "وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا" [سورة الكهف آية ٥٣] والمصرف اسم مكان، والمراد هنا اصطلاحاً هي الجهات التي حدد الله تبارك وتعالى صرف الزكاة إليها، وحصر الإعطاء فيها، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَامِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة التوبة آية ٦٠].

وهذه المصارف هي:

- الفقراء والمساكين
- العاملون عليها
- المؤلفة قلوبهم
- في الرقاب
- الغارمون
- في سبيل الله
- ابن السبيل

(١) السدلان، صالح، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٨٥، ص ١٩.

المصرف الأول، والمصرف الثاني للزكاة: الفقراء والمساكين

الفقراء والمساكين أول مصرفين من مصارف الزكاة، كما ورد في القرآن الكريم في سورة التوبة، وذلك دلالة على مدى أهمية هذين المصرفين، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، ومن شأن بلغاء العرب أن يبدأوا بالأهم فالمهم^(١) فالأقل أهمية. وهذا يدلنا على أن الهدف الأول من الزكاة هو القضاء على الفقر والحاجة، وبالتالي يصبح المجتمع الإسلامي خالياً من هذه الفئة التي لا يخلو مجتمع منها.

إذ إن الإسلام اهتم بهم وأولاهم رعايته لمعرفته مدى أهمية هذه الفئة من الناس، إذ إن عدم إشباع حاجاتهم الأساسية يهدد استقرار المجتمع وأمنه، خاصة أنهم يشكلون غالبية المجتمعات، فالحاجة تدفع الإنسان أن يحقق على المجتمع، وبالتالي ينشأ إنسان غير سوي ينشغل بلقمة العيش عن العبادة والتقرب إلى الله، وهو هدف وجود الإنسان على الأرض بالإضافة إلى إنمائها وتنميتها.

اختلف الفقهاء في تعريف من هو الفقير ومن هو المسكين ومن منهم أشد حاجة وكل منهم اعتمد على أحاديث وآيات لإثبات رأيه ومن هذه الآراء^(٢):

(١) المالكية والحنفية أجمعوا على أن الفقير يملك أقل من كفايته (حاجته) الأساسية، والمسكين لا يملك شيئاً أصلاً، إلا أن الفقير يتعفف في السؤال، أما المسكين فيسأل فالمسكين برأيهم أشد حاجة^(٣).

(١) البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع، بيروت، دار الفكر، الجزء ٢، ١٩٨٢، م، ص ٤٢٤.
(٢) العاني، خالد، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، ص ١٥١.

(٢) أما الحنابلة والشافعية أجمعوا على أن الفقير لا يملك شيئاً، والمسكين من يملك أقل من كفايته^(١)؛ أي أن المسكين هو المتعفف في السؤال، والفقير يسأل لسد عوزه أي الفقير أشد حاجة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده اللقمة واللقمتان والتمررة والتمرتان، قالوا: فما المسكين يا رسول الله قال: الذي لا يجد غني يغنيه، ولا يفتن له، فيتصدق عليه ولا يسأل الناس شيئاً"^(٢).

فقد أجمع الفقهاء على أنهم من مستحقي الزكاة ومن مصارفها كما ذكرت الآية، إذ إنه سواء كان الفقير أشد حاجة أو المسكين فهذا لا يؤثر على أن الاثنين من مستحقي الزكاة، إذ المهم هو تمليك كل من الفقير والمسكين كفايته المشروعة من الحوائج الأصلية، فيعطى ما يخرج من الفقر إلى الغنى، ومن الحاجة إلى الكفاية، قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنْ

(٣) الجزيري، عبد الرحمن: الفقه على المذاهب الأربعة، المجلد ١، كتاب الزكاة، ص ٦٢٢.
(١) الأمين، حسن، فقه مصارف الزكاة، المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة ٢، ٢٠٠١، ص ٣١٠.

(٢) السيوطي، جلال الدين، الجامع الصغير من حديث البشير النذير، تحقيق: عصام الدين الصباطي، القاهرة، الطبعة الأولى المجلد ٢، ص ٤٥٣، حديث رقم ٧٥٨٥، حديث عن أبي هريرة، حديث صحيح، متفق عليه، والشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار شرح ملتنقى الاخبار، الطبعة ١، المجلد ٤، ص ١٥٧-١٥٨، حديث رقم ١، باب ما جاء في الفقير والمسكين.

التَّعَفُّفُ تَعَرَّفُهُمْ بِسِمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾ [سورة البقرة آية ٢٧٣] ، أي لا يلحون في المسألة ويكلفون الناس ما يحتاجون إليه^(١).

المصرف الثالث: العاملون عليها

هم الجهاز الإداري والمالي للزكاة، وهم الذين يوليهم الإمام أو نائبه العمل على جمعها من الأغنياء، وهم الجباه، والحفظة لها (الحراس)، والرعاة للأنعام منها، والكتبة لديوانها، والذين يفرقونها لأهلها، والمحاسبون، سواء كان العاملون يملكون النصاب أو لا، ذلك أن أخذهم هنا من الزكاة نظير عملهم وليس حاجتهم^(٢).

- شروط يجب أن تتوفر في العامل على الزكاة منها^(٣):

- (١) أن يكون مسلماً: لأنها ولاية على المسلمين، فيشترط الإسلام كسائر الولايات، ويستثني من ذلك الأعمال التي لا تتعلق بالتحصيل والتوزيع، كالحارس والسائق، ولا يجوز على أن يتولاها الكافر قال عمر لا تأتمنوهم وقد خونهم الله تعالى، إذ الأولى ألا يستعمل على هذه الوظيفة إلا مسلم.
- (٢) أن يكون أميناً لأنه مؤتمن على أموال المسلمين فلا يجوز أن يكون خائناً فاسقاً.

(١) ابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، مصر، عيسى اليايبي الحلبي، المجلد ١، ص ٣٢٤.
(٢) القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦، الجزء ٨، ص ٣١٧.

(٣) القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، دمشق، مؤسسة الرسالة، الطبعة ١، ٢٠٠٥، ص ٤١٢.

(٣) العلم بأحكام الزكاة لأنه يحتاج لمعرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ، ويحتاج إلى الاجتهاد الجزئي فيما يعرض عليه من مسائل الزكاة وأحكامها.

(٤) أن يكون مكلفاً عاقلاً، أي بالغ عاقل.

(٥) أن يكون كافياً لعمله، أهلاً للقيام به قادراً على أعبائه. قال تعالى: ﴿قَالَتَ إِحْدِلْهُمَا يَكُنَّ ابَتَّ اسْتَجِرُّهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرَكَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [سورة القصص آية ٢٦].

(٦) ألا يكون من بني هاشم، سأل الفضل بن عباس والمطلب بن ربيعة الرسول (عن العمالة على الصدقات، فقال: "إن الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا آل محمد إنما هي أوساخ الناس" (١)). وهذا الحديث تنفير لآل النبي من التطلع إلى أموال الصدقات والانتفاع بها، وتعتبر تحذير للناس من الطمع في أموال الزكاة، وهناك بعض من أجازوا أن يعمل ذو القربى وأل هاشم، ولكن شرط أن يكون أجرهم من خارج الزكاة، ويعطى العامل من الزكاة ما يساوي جهده، وقد ترك تقدير هذا الولي الأمر، ولا يوجد نسبة محددة للعاملين على الزكاة، وإنما أجرهم حسب عملهم. وإذا كان أجرهم أكثر من الثمن (٥، ١٢٪) يكمل من بيت المال.

المصرف الرابع: المؤلفة قلوبهم (٢)

هم الجماعة الذين يراد تأليف قلوبهم وجمعهم على الإسلام أو تثبيتهم عليه، لضعف إسلامهم أو كف شرهم عن المسلمين أو جلب نفعهم في الدفاع عنهم، وقسم الفقهاء المؤلفة قلوبهم إلى:

(١) مسلم، بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، الجزء ٢، بدون تاريخ، حديث رقم ١٠٦٩، ص ٧٥٠.

(٢) أبو إسحاق، برهان الدين: المبدع في شرح المقنع، بيروت، المكتب الإسلامي، المجلد ٢، ص ٤١٩.

(١) مسلمين.

(٢) كفار.

- مقدار ما يعطى للمؤلفة قلوبهم من الزكاة:

ترك تقدير ما يعطى للمؤلفة قلوبهم لولي الأمر أو من ينوب عنه، حيث تختلف الحالات من شخص لآخر ومن وقت لآخر، أي يصعب وضع معيار يطبق على جميع الحالات (١).

المصرف الخامس: في الرقاب

الرقاب جمع رقبة والمراد بها في القرآن الكريم، العبد والأمة (٢)، والرقبة العنق، وتطلق على جميع ذات الإنسان (٣)، والمقصود هنا المكاتبون المسلمون الذين لا يجدون وفاء ما يؤدون لساداتهم، وهذا المصرف يختلف عما سبقه من المصارف التي سبقت بلام التملك مما يعني تملكهم بشكل مباشر للمال الذي يأخذونه من الزكاة، فيتصرفوا به كما يشاؤون (٤)، وأما استبدال اللام عند المصرف الخامس (وفي الرقاب) فيفيد أن هؤلاء لا يملكون مال الصدقات ولا يستطيعون التصرف به، وإنما تصرف إلى

(١) أيوب، حسن، مصر، فقه العبادات في الإسلام، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٦ م، ص ١٣٣.

(٢) ابن تيمية، فخر الدين أبو عبد الله، بلغة الساغب وبغية الراغب، تحقيق: أبو زيد بكر بن عبد الله، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص ١٢٥.

(٣) الزحيلي، وهبة، التفسير المنير، دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر، تفسير سورة التوبة، ص ٦٢٥.

(٤) أبو زيد، محمد، مسؤولية الحاكم عن الزكاة، مصر، دار النشر للطباعة، ٢٠٠٤، ص ٢٨٦.

الجهات لتحقيق مصالح تتعلق بهم^[١]، حيث يعان المكاتبون بمال الصدقة لفك رقابهم من الرق، ويشترى به العبد ويعتق، وفي الغارمين يدفع لمن له الدين وهكذا.

يعطي الفرد ما يكفي لتحريره من الرق، وهذا المقدار يتوقف على ما يطلبه صاحب الشأن، ويصعب وضع معايير محددة مقدماً نظراً لاختلاف كل حالة عن الأخرى، ومن مكان الآخر ومن وقت لآخر^[٢]. وقد انتهى الرق بفضل الإسلام، ولكن هذا لا يعني إلغاء المصرف نهائياً، إذ هنالك من ذهب إلى أن تحرير الأسرى يندرج تحت هذا المصرف، فإذا كان فك المسلم عن رق المسلم عبادة، فأولى وأحرى أن يكون فك المسلم من رق الكافر وذلك^(٣).

المصرف السادس: الغارمون

جمع غارم والغارم هو الذي عليه دين، أما الغريم فهو صاحب الدين ويجوز أن تطلق على المدين^[٤]، وأصل الغرم في اللغة اللزوم ومنه قوله تعالى: (إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا) [سورة الفرقان، آية ٦٥]، ومنه سمي الغارم لان الدين قد لزمه. فهم الذين عليهم ديون، ويستوي في ذلك العاقل عن

(١) الرازي، فخر الدين، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، المجلد ١٦، ١٩٣٨، ص ١١٢.

(٢) الملبجي، فؤاد، حسين، احمد: محاسبة الزكاة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨١.

(٣) ابن قدامة، المغني، مرجع سبق ذكره المجلد ٢، ص ٦٧٠.

(٤) ابن منظور، جمال: لسان العرب، مادة غارم، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٦.

العمل والكاسب، عن أنس رضي الله عنه عن الرسول، قال: "إنَّ المسألة لا تصلح إلا لثلاثة: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجه ^[١]

روى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: "أصيب رجل في عهد الرسول في ثمار ابتاعها، فكثر دينه، فقال النبي: تصدقوا عليه فتصدق الناس فلم يبلغ ذلك وفاء دينه، فقال النبي: لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ^[٢] .

مقدار ما يعطى الغارم من الزكاة هو ما يحتاج إليه لقضاء دينه سواء أكان الدين قليلاً أم كثيراً، وقد اشترط العلماء في الغارمين حتى يعطوا من الزكاة شروطاً ^(٣):

- ١ - أن يكون غير قادر على قضاء دينه ومن كان غنيا لا يعطى أي من كان موسراً ولديه أموال كافية لسداد دينه دون أن ينقص عن كفايته.
- ٢ - أن يكون دينه لطاعة وليس لمعصية كشرب الخمر إذ يجب أن يتوب ويحسن توبته.
- ٣ - أن يكون الدين لأدمي وليس الله تعالى كما في دين الكفارة فلا يعطى لسداد دينه.

(١) أبو داود، السجستاني، سنن أبي داود، المجلد ٢، حديث رقم ١٦٤١، باب ما تجوز به المسألة، ص ١٢١.

(٢) مسلم، بن الحجاج، صحيح مسلم، المجلد ٣، مرجع سبق ذكره، كتاب المساقاة، ص ٤٢، حديث رقم ١٨، النسائي، أبو عبد الرحمن بن شعيب، سنن النسائي، كتاب البيوع، المجلد ٧، حديث رقم ٤٥٣٠، وضع الجوائح، الطبعة ١.

(٣) ابن قدامة: المغني، مرجع سبق ذكره، المجلد ٤، ص ٤٤٨.

- ٤ - أن يكون الدين حالا، فإن كان مؤجلا كانت إعانة المعسر حسب ما تسمح به حصيلة الزكاة المتاحة، فيعطى الأحوج فالأحوج.
- ٥ - ألا يستدين لأجل الأخذ من الزكاة، بأن يكون عنده ما يكفيه، ولكن دون توسع في الإنفاق بالدين لأجل أن يأخذ من أموال الزكاة، حسب رأي المالكية.

المصرف السابع: في سبيل الله

سبيل في اللغة: الطريق ما وضح منه، سبيل الله: طريق الهدى الذي دعا إليه سبحانه والطريق إلى الله الموصل لمرضاته من العلم والعمل^[١]، ويرى جمهور العلماء أن المراد هنا الجهاد.

قال ابن الأثير: السبيل في الأصل هو الطريق، وسبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله عز وجل، بأداء الفرائض والنوافل وأنواع الطاعات، وإذا أطلق فهو في الغالب واقع على الجهاد حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه^[٢]. وقد كان أئمة السلف يستعملون كلمة الغزو مرادفة للقتال، مما جعل الناس يحصرون هذا المصرف في القتال، والحقيقة أن الجهاد في سبيل الله أوسع وأشمل، ومعنى القتال هو كل جهد مبذول لتكون كلمة الله هي العليا، والجهاد هو أعظم الطرق إلى الله، ولذلك لا يوجد دليل على اختصاص السهم به. وهناك الكثير من أنواع الجهاد التي يراد بها إعلاء كلمة الله أيا كان نوع هذا الجهاد وسلاحه، فهي جميعا في سبيل

(١) ابن منظور: لسان العرب، في مادة سبل، المجلد ١١، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٩-٣٢٠.

(٢) ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث، القاهرة، المطبعة الخيرية، المجلد

الله، فهناك جهاد باللسان وآخر باللسان، قال رسول الله: جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وأستكم^[١].

عن أبي زرعه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله: تضمن الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا جهاداً في سبيلي، وإيماناً بي، وتصديقاً برسلي، فهو على ضامن أن أدخله الجنة، أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلاً ما نال من أجر أو غنيمة، والذي نفس محمد بيده ما من كلم يكلم في سبيل الله، إلا جاء يوم القيامة، كهيئته حين كلم لونه لون دم وريحه مسك والذي نفس محمد بيده لولا أن يشق على المسلمين، ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبداً، ولكن لا أجد سعة فأحلهم، ولا يجدون سعة. ويشق عليهم أن يتخلفوا عني^[٢].

المصرف الثامن: ابن السبيل

تعريف ابن السبيل^[٣]: السبيل في اللغة الطريق، يذكر ويؤنث، وهو مشتق من الجريان من قول أسبل السحاب مطره، فسمي الطريق الواضح سبيلاً لكثرة الجريان فيه بالمشي. وابن السبيل هو المسافر كثير السفر الذي انقطع به وهو يريد الرجوع إلى بلده، واتفق العلماء على أن المسافر المنقطع عن بلده يعطى من الزكاة ما يسد حاجته ويستعين به على مقصده، وإن كان

(١) أبو داوود، السجستاني، سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب كراهية ترك الغزو، حديث رقم ٢٥٠٤، المجلد ٣، ص ١٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الأمانة، باب رقم ٣٣، مرجع سبق ذكره، فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، حديث رقم ١٨٧٦، الجزء ٣، ص ٤٩٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة سبل، مرجع سبق ذكره، المجلد ١١، ص ٣٢٠.

غنياً في بلده. وهناك من عرفه بأنه: المسافر الذي انقطعت به الأسباب في سفره عن بلده وماله، ويعطى من الزكاة وإن ^[١] كان غنياً في بلده، ولا يلزمه أن يشغل ذمته بالسلف ومقدار ما يعطي سهم ابن السبيل الثمن (٥, ١٢٪) من الزكاة. ويعطي المسافر الغريب ما يكفي من النفقات حتى يصل إلى مقصده، ويشمل ذلك نفقات المؤن والكسوة والانتقال حتى يصل إلى بلده، وبشرط أن يكون سفره لعمل مباح.

ذهب بعض المعاصرين من الفقهاء، مثل الشيخ أحمد مراغي ^[٢]، إلى أن هذا المصرف لم يعد موجوداً في عصرنا نظراً لسهولة الوصول والمواصلات، وانتشار البنوك وتقنيات السحب الحديثة من حوالة، وغيرها. وقد ألحق الحنفية بابن السبيل من هو غائب عن ماله غير قادر عليه وإن كان في بلده، فالحاجة هي المعتبرة هنا فهم أغنياء ملكاً فقراء يداً، ومن وصف بهذه الصفات فهو ابن السبيل ^[٣]. وهذا رد على من نفي وجود هذا المصرف.

١-١-٥ أهداف الزكاة

لا شك أن الحكمة من مشروعية فريضة الزكاة هي تحقيق الكثير من الأهداف السامية التي تضمن لأفراد المجتمع الجمع بين سعادتي الدنيا

-
- (١) القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٢.
- (٢) المراغي، أحمد مصطفى، تفسير المراغي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الجزء ٢٨، تفسير آية ٦، سورة الحشر، ١٩٧٤. أحمد مراغي، أحمد بن مصطفى بن محمد بن عبد المنعم المراغي، ولد سنة ١٢٩٨ هـ، عالم تفسير من دعاة التجديد والإصلاح، كان قاضياً وشيخاً في جامع الأزهر، له كتب في تفسير القرآن وبحوث في التشريع الإسلامي وتوفي سنة ١٣٦٤ هـ.
- (٣) القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٠.

والآخرة، فالزكاة عبادة من أداها بنفس راضية فقد أَرْضَى خالقه ويستحق الأجر والثواب، وهي حق في أموال الأغنياء للفقراء بما يترتب عليه من مزايا اجتماعية واقتصادية عظيمة للمجتمع^[١١]. ويمكن إيجاز هذه الأهداف فيما يأتي:

أولاً: الهدف الإيماني للزكاة

إن الإسلام يهتم بالتوازن والاعتدال بين الجوانب الروحية والمادية، وبعبارة أخرى بين الدين والدنيا، وإنما الدين الحق هو تحقيق العبودية لله، وبقدر حب العبد له يلتزم بكل ما يقربه منه من العبادات والأعمال، فإخراج المسلم للزكاة بنفسه ومن حر ماله مع حبه الشديد لهذا المال في مواعيدها وبالمقادير المقررة لمن يستحقها بنفس راضية إيماناً بها واعتقاداً بفرصتها، إنما يمثل صورة من صور الإيمان الصادق والطاعة لأمر الله مصداقاً لقوله تعالى: (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ...) [سورة البقرة من آية ١٧٧].

يعد إيتاء الزكاة من دلائل قوة الإيمان بالله، يقول الإمام الغزالي: يمتحن الله بالزكاة درجة المحب بمفارقتها للمحسوب، والأموال محبوبة عند الخلائق لأنها أداة تمتعهم بالدنيا وبسببها يأنسون بهذا العالم وينفرون من الموت مع أن فيه لقاء المحبوب فامتحنوا بتصدق دعواهم من المحبوب وتنازلوا عن

(١) حسين، أحمد حسين علي، محاسبة الزكاة، الإسكندرية، المكتب الحديث، ص ٢٧٥.

المال الذي يعشقون^[١]، لهذا تهدف الزكاة إلى تطهير النفس من الهوى الشديد لحب المال وحب الدنيا، ذلك أن المال من أقوى المؤثرات على الإنسان في هذه الحياة، والإنسان يطمع بالمال حتى ولو غرق فيه، مصداقاً لقول أنس، عن الرسول صلى الله عليه وسلم: لو كان لابن آدم واديان من مال ابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب^[٢].

ثانياً: الهدف الاجتماعي للزكاة

تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي لأفراد المجتمع الإسلامي، لأنها تربط الغني بالفقير وتزكي النفس من الشح والبخل والرغبة في الاستئثار بالخيرات دون الآخرين، وهو ضمن طبيعة الإنسان التي خلقه الله عليها، وذلك كما في قوله تعالى ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [سورة النساء، آية ١٢٨]. فيتعاون الكل من أجل سد حاجة الفقراء والمحتاجين، ولذلك اقتضت حكمة الله تعالى تكليف مالك هذا المال بإخراج جزء منه طوعية واختياراً للآخرين، إذ إن إقبال الفرد على هذه الفريضة معناه التخلص من رذيلة البخل والشح وحب المال الذي قد يؤدي ببعض الناس إلى الذهول والغفلة عن طاعة الله.

(١) المراجع لهذه النقطة: الغزالي، إحياء علوم الدين، المجلد ٢، ص ٣٨٩، و، محيي، محمد مسعد، نظام الزكاة بين النص والتطبيق، مكتبة الإشعاع. للطباعة والنشر، ١٩٩٨،

(٢) مسلم، ابن الحجاج، صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب لو كان لابن آدم واديان، حديث رقم ١٤٨ المجلد ٢، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢٥.

ثالثاً: الهدف المعنوي للزكاة

تهدف إلى حماية المجتمع من عوامل التصدع والتفكك والدمار؛ وذلك بتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعدم جعل المال يتكدس في يد فئة قليلة من المجتمع على حساب فئات أخرى لا تجد ضروريات الحياة، فالزكاة تعمل على تحقيق التوازن بين الأغنياء والفقراء، وتربط بينهم برباط الحب والبر والتراحم والأخوة، وتخفف من ويلات الفقر ومعاناة الفقراء، ففي عصر الخليفة عمر بن عبد العزيز طلب من ولاته في الأقاليم أن يوزعوا ما جمعوا من الزكاة على الفقراء، فلم يجدوا فقيراً واحداً؛ فقد أغنتهم زكاة أموال المسلمين. وبهذا يكون نظام الزكاة أقرب ما يكون إلى الأنظمة الوضعية المسماة الضمان الاجتماعي الذي تأسس في سنة ١٩٤١ في إنجلترا، ومع ذلك لم تصل هذه الأنظمة إلى شمولية النظام الإسلامي الذي سبق هذه الدول بقرون عديدة كنظام يفرضه الدين وتنظمه الدولة.

رابعاً: الهدف الاقتصادي للزكاة

الزكاة تعتبر ركيزة من ركائز الاقتصاد الإسلامي حيث تدفع الأموال إلى مجال التنمية والاستثمار، فالزكاة تهدف إلى الوصول بالمجتمع المسلم إلى حد الكفاية وتحقيق الرفاه لأفراده. وذلك برفع مستوى المعيشة للمجتمع كله. إن الإنسان إذا أشبعت حاجاته الأساسية سيسعى إلى إشباع حاجاته الروحية، وهذا الفرق بين الأنظمة الوضعية التي تهدف إلى إشباع النواحي

(١) محمود أبو السعود، "أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في المجتمع" من بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، سنة ١٣٦٩ هـ.

المادية فقط في حياة الفرد، فالرفاهية والسعة هدفها الأخير^[١]، أما النظام الإسلامي يسعى إلى ما بعد الغنى ورغد العيش من سمو الروح إلى ربه، ولا يشغلها عن الله هموم طلب الرغيف والانشغال بمعركة الخبز.

خامساً: الهدف النفسي للزكاة

يهدف نظام الزكاة إلى تحرير أخذها من ذل الحاجة، ويطهره من الحسد والبغضاء، ذلك أن الفقير يقضي بها حاجاته المعنوية والمادية والنفسية الحيوية كالزواج، والفكرية ككتب العلم لمن كان من أهله، وبهذا يستطيع الفقير أن يشارك في الحياة ويقوم بواجبه تجاه ربه، وبهذا يشعر أنه عضو في المجتمع، مجتمع يعنى به ويرعاه يأخذ بيده، ويقدم المساعدة في صورة كريمة لا من فيها ولا أذى، بل يأخذها وهو عزيز النفس، موفور الكرامة لأنه إنما يأخذ حقه وما قسم الله له من الذي استخلف عليه^[٢]. قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة، آية ٢٦٤].

(١) القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٨٧-٥٨٨.

١-١-٦ معايير فرض الزكاة^(١) :

المعيار الأول: الإسلام

الزكاة فريضة من فرائض الإسلام وركن من أركان الدين وفرضت على المسلمين. قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ﴾ [سورة البقرة، آية ٤٣]. والإسلام شرط من شروط الزكاة، والزكاة عبادة، وغير المسلمين غير مخاطبين بالشرائع.

المعيار الثاني: الملكية التامة للمال المزكى

من المعلوم أن المال في الأصل مال الله فهو منشئه وخالقه وواهبه ورازقه لبني البشر كما في قوله سبحانه وتعالى ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [سورة النور، الآية ٣٣]. ومن المعلوم أيضا أن كل ما تحوزه يد الإنسان من هذا المال بكل صوره وأنواعه إنما كان بسبب استخلافه من مالكة الحقيقي وهو الله سبحانه وتعالى كما في قوله تعالى: ﴿آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [سورة الحديد، الآية ٧].

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- المليجي، فؤاد، وحسين، أحمد، محاسبة الزكاة، مصر، ومطبعة الإشعاع الفنية، ١٩٩٧، ص ص ٧٣-٧١.

- الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، الطبعة ٢، ص ١٩٨٦، ٥١٠.

- القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.

- الكاساني، أبو بكر بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٢.

المعيار الثالث: النصاب

النصاب هو مقدار المال الذي لا تجب الزكاة في أقل منه وهو يختلف باختلاف أجناس الأموال الزكوية، ونصاب الإبل خمس منها ونصاب البقر ثلاثون ونصاب الغنم أربعون، ونصاب الذهب عشرون مثقالا، ونصاب الفضة مئتا درهم، ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق، وجعل الشرع النصاب أدنى حد الغنى؛ لأن الغالب في العادات من ملكه فهو غني إلى تمام سنته، والنصاب الموجود في أول الحول ويشترط له تمام الحول إلى نهايته، والزكاة تؤخذ من الغني مواساة للفقير، ومن لا يملك النصاب من الأصناف الزكوية فهو معفي من الزكاة، باعتبار النصاب هو الحد الأدنى من فرض الزكاة

المعيار الرابع: النماء أو القابلية للنماء

يقصد بالمال النامي أن يكون من شأنه أن يدر على صاحبه ربحا أو أن يكون المال نفسه نماء حقيقي لزيادة المال ونمائه بالتجارة أو التوالد أو التناسل، كما في الأغنام والإبل أو قد يكون نماء المال تقديريا إذا استغل في مشاريع تجارية كالعملات، ويعد النماء شرطا لإخضاع الأموال للزكاة فلا زكاة على الأصول الثابتة التي تساعد على الإنتاج ونماء للأموال وكذلك الممتلكات والمقتنيات الشخصية كالسيارات ودور السكن والآلات والمخزون من الزروع والثمار التي سبق دفع زكاتها وذلك لانقطاع النماء عنها.

(١) تم ذكر ذلك تفصيلا في البحث ص ٦٥ - ٧٤.

المعيار الخامس: حولان الحول^(١)

يقصد به مرور عام هجري كامل أو اثني عشر شهرا قمريا على الملكية التامة للمال النامي أو القابل للنماء والذي بلغ النصاب حتى تفرض عليه فريضة الزكاة، لقوله -صلى الله عليه وسلم (لا زكاة في مال حتى يحول عليها الحول)^(٢).

يستثنى من اشتراط الحول للأموال الزكوية، الخارج من الأرض من الغلال الزراعية والمعادن والركاز فتجب الزكاة في هذين النوعين ولو لم يحل الحول؛ لقوله تعالى في الزروع: ﴿وَأَوْحَقَّهُ وَيَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [سورة الانعام، آية ١٤١]. ولأنها نماء بنفسها فلا يشترط فيها الحول.

المعيار السادس: مقدار الزكاة:

تفاوتت مقادير الزكاة حسب الأصناف التي تجب فيها، حيث حددت الشريعة الإسلامية نصابا لكل نوع وبينت مقدار الزكاة فيه. ويوضح ذلك تكامل النظام الزكوي في الاقتصاد الإسلامي في شمول الأموال القديمة والمستحدثة وفق ضوابط شرعية واضحة، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة في المجتمع - كما سبق ذكره -.

(١) البعلي، عبد الحميد محمود، اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة المالية والنقدية، دار السلام، الطبعة ١، 1991، ص ٣١.

(٢) ابن ماجه، أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، في كتاب الزكاة، باب من استفاد مالا فكيف يزكيه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الجزء ١، رقم الحديث: ١٧٩٢، طبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر، بدون تاريخ، ص ٥٧٨.

١-١-٧ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة^(١)

تشكل الزكاة أحد أهم الركائز الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، حيث لا تقتصر وظيفتها على الجانب التعبدي فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادا تنموية تؤثر في بناء المجتمع وتوازنه. فباعتبارها نظاما إلهيا لإعادة توزيع الثروة، تندفق آثارها الإيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعلها أداة فاعلة في محاربة الفقر وتحفيز النمو وتعزيز التماسك المجتمعي. ولذا يتضح أهمية دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة.

١-١-٧-١ الآثار الاقتصادية للزكاة:

- الزكاة وسيلة للتنمية بمعدل حده الأدنى ٥, ٢٪

من المقرر اسلاميا أن الزكاة فريضة وعائها المال النامي حقيقة أو تقديرا وأنها بالنسبة لرأس المال المتداول تستحق على رأس المال المتداول والايراد معا بمعدل ٥, ٢٪ فالزكاة تفرض على المال النامي ولو تقديرا بمعنى إذا كان المال مرصدا للنماء، ولكن صاحبه لا ينميهِ فعلا فانه يخضع للزكاة كالنقود وما في حكمها.

- من هذا نرى الاسلام يدفع بالأموال النقدية كالذهب والفضة للتوظيف في الميدان الاقتصادي لتقوم بدورها فيه وأنه على الأقل يجب أن تحقق هذه الأموال عائدا لا يقل عن ٥, ٢٪ وذلك كي يحقق ايراد يغطي الزكاة وزيادة لأن الزكاة تعتبر عبئا عاديا على رأس المال لأنها وأن كانت تفرض

(١) سليمان، سامي رمضان، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفريضة الزكاة، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية، المجلد ١، العدد ٣، ١٩٨٤، ص ص ١٠-١٥.

بنسبة مئوية من المجموع الا أنها نسبيا منخفضة حتى يستطيع الايراد تغطيتها والرسول صلى الله عليه وسلم يوضح لنا هذا الهدف بقوله (اتجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة)^(١) يعني اذا ترك عاطلا وفرضت عليه الزكاة واذا كانت الزكاة بمعدل ٥ , ٢ ٪ كان معنى ذلك أنه اذا كان عاطلا قضت عليه الزكاة خلال أربعين عاما.

- الزكاة وسيلة للقضاء على البطالة في المجتمع

من بين مصارف الزكاة (الفقراء) ، وأثير سؤال عن موقف الفقير القادر على الكسب والجواب على هذا السؤال هو قوله صلى الله عليه وسلم (لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى)^(٢) وقد اختير في هذا الصدد رأى الامام الشافعي من أن الفقير القوى - القادر على الكسب - لا تحل له الصدقة حتى ولو لم يكن متكسبا بالفعل^(٣) ، لأنه غنى بكسبه فصار كالغنى بماله، وقيل في تفصيل هذا الرأي : إذا كان الاسلام قد عرض الزكاة على المال العاطل ، فمن باب أولى فانه لا يشجع على التقاعد، فالإسلام يمنع

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، جامع الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في ولي اليتيم ماذا يصنع بماله، حديث رقم ٦٤١، ص ١٦٦.

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، كتاب الزكاة، باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى، حديث رقم ٤٥١، ٢٠٠٩، ص ٤٥١.

(٣) الشافعي، محمد ابن إدريس، الأم، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، بيروت، دار المعرفة، المجلد ٢، ٢٠٠١، ص ٣٨-٣٩.

الفقير القادر على الكسب من الاستحقاق في الزكاة، لأن العمل العاطل يمثل خطراً علي المجتمع أكثر من المال العاطل^(١).

- الاسلام بتشريعه للزكاة يقضى على الربا

يقول الله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة: ٢٧٥] فالاسلام قد حرم الربا بشقيه القروض الانتاجية والقروض الاستهلاكية وقد تعرض هذا الموضوع لعدد من الدراسات المستفيضة ومؤداها " أن القروض الإنتاجية التي تقدمها البنوك للمقترضين يمكن أن يحل الربح الحلال فيها بدلاً من الفائدة المحرمة - الربا - أما بالنسبة للقروض الاستهلاكية وهي ما يتعرض له الغالبية العظمى نتيجة الحاجات العارضة التي تدعوهم الى الاقتراض ، فان الزكاة الاسلامية كفيلة بالقضاء على هذا النوع من القروض ، لأن المقترض في هذه الحالة اما أن يكون مستحقاً للزكاة وفي هذه الحالة سيناله منها نصيب يقضى على حاجته، واما أن يكون من غير المستحقين وفي هذه الحالة تتولى الجهة الموكول لها جمع الزكاة القيام بعمليات الاقتراض بدون فائدة ربوية ، على أن يقوم المقترض برد أصل الدين الى تلك الجهة ، وبذلك يكون الاسلام الحنيف بتشريعه للزكاة قد ساعد كثيراً في القضاء على الربا المحرم شرعاً وهو ما ساعد في الوصول الى هدف عام مشترك وهو اقامة مجتمع فاضل متماسك يأخذ القوى فيه بيد الضعيف(٢).

(١) القرضاوي، يوسف، مرجع سبق ذكره، صفحة ٨٧٠.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٣٠ - ٣٥.

- الزكاة تحقق السيولة النقدية وتتيح التمويل النقدي للمشروعات الاقتصادية بأساليب إسلامية

إن فرض الزكاة على الأموال السائلة الذهب والفضة - العاطلة - يدفع صاحبها الى توظيفها واستثمارها في قطاعات الأعمال المختلفة، مما يتيح موردا لتمويل المشروعات الاقتصادية.

- الزكاة تحقق التمويل الداخلي وتعمل على تقليص دور القروض الخارجية الربوية

نتيجة لدفع الأموال العاطلة الى دورة الاقتصاد الداخلي، فإن المشروعات تعتمد بدرجة أكبر على المدخرات القومية وبالتالي يعتمد الاقتصاد القومي على رأس المال الوطني ممثلا في المدخرات - بدرجة أكبر من اعتماده على التمويل الخارجي، وما يستتبع ذلك من فوائد للقروض الخارجية، أو من الالتزام بتصدير خامات أولية وفاء لتلك القروض، وقد يكون ذلك بشروط معينة قد لا تكون - غالبا - في صالح الاقتصاد القومي^(١).

- الزكاة تحقق فكرة الانفاق العام

من المعروف في الدراسات الاقتصادية ان النقود هي مقياس قيم السلع والخدمات وأنها وسيلة للتداول، ومن ثم فان تداول النقود في السوق يؤدي الى النشاط الاقتصادي، بينما حبسها عن السوق يؤدي الى الكساد

(١) يسرى عبد الرحمن، اقتصاديات الزكاة، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٢، ص ص ٧٩ -

الاقتصادي، ان اكبر مشكلة تعاني منها المجتمعات - لا سيما المجتمعات التي لا تتمتع بالاستقرار السياسي - هي مشكلة كنز النقود وحبسها عن المجتمع ، وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي فيها وعلى الرغم من ان نظرية كينز نادى بعدم كفاية سعر الفائدة لحل تلك المشكلة وأن الحل الأمثل هو الانفاق العام من جانب الدولة ترغيباً للمنتجين في الأرباح المتوقعة فخطه التشريع الاسلامي لتحقيق ذلك الهدف كانت اكثر تفصيلا، حيث كان علاج الفكر المالي الاسلامي لهذه الناحية ذو اتجاهين :

- اتجاه التهديد والوعيد: لمن يكثر النقود ويحبسها عن المجتمع وهو اتجاه حيادي قد تستجيب له تلك القلوب المؤمنة التي تخاف عذاب الله ونقمته .
- اتجاه عملي تطبيقي: يتمثل في فرض الزكاة على الأموال بمعدل ٥ ، ٢ ٪ سنويا سواء استثمرها صاحبها بالفعل أم لا .

وهنا نكون أمام احتمالين:

- (أ) الا يستثمر الممول أمواله: وفي فرض الزكاة عليه سنويا أكبر دافع لاستثمار أمواله، والا أكلتها الزكاة بمرور الأعوام، والدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم (اتجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة)^(١) .
- (ب) أن يستثمر الممول أمواله: وفي فرض الزكاة عليها سنويا بمعدل ٥ ، ٢ ٪ أكبر دافع أن يكون عائد الاستثمار أضعاف تلك النسبة حتى تكفي معاشه واخراج الزكاة ثم يسلم له رأسماله .

(١) الترمذي، محمد بن عيسى، جامع الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مرجع سبق ذكره، كتاب الأحكام، باب ما جاء فيه ولي اليتيم ماذا يصنع بماله، حديث رقم ٦٤١، ١٩٩٨، ص ١٦٦ .

بذلك فإن فكرة الانفاق العام التي نادى بها كينز تتحقق في الزكاة بداية من جانب الأفراد، وليس من جانب الدولة فقط، فهي تتمثل في محاولة استثمار الأموال من جانب ممولي الزكاة، ومحاولة الانفاق من جانب متفعلي الزكاة. هذا ولقد حاول الغرب محاربة مشكلة الاكتناز بخطوات تحاول تحقيق فكرة الزكاة إلا أنها عجزت عن تحقيق الهدف من ناحية مصارف الزكاة، ومن هذه الخطوات:

- فكرة النقود الدائبة: بمعنى أن يحدد للنقود تاريخ اصدارها وبعد فترة معينة تفقد قيمتها حيث تعتبر غير قابلة للتداول ومن ثم تبطل صلاحيتها للاكتناز.
- فكرة رسوم الدمغة: بحيث يفرض على كل ورقة نقدية رسوم دمغة شهرية، بحيث يحاول صاحبها التخلص منها بالتداول قبل حلول موعد الرسم وبذلك تزداد سرعة تداول النقود في المجتمع وقد طبقت تلك الفكرة في بلدية فورجل، بالنمسا وهذه الخطوات وان صادفتها صعوبات وتعقيدات كثيرة إلا أنها على أية حال تؤيد وجهة نظر الاسلام في الزكاة والتي سبقتها بحوالي أربعة عشر قرناً^(١).

١-١-٢ الآثار الاجتماعية للزكاة^(٢)

يمكن معرفة الآثار الاجتماعية للزكاة بتتبع مصارفها كما يلي:

- القضاء على الفقر والمسكنة في المجتمع

الأهداف الأولية للزكاة العمل على خلق مجتمع متكافل تتلاقى فيه جميع القوى ويتم التخلص من المآثر الشخصية ويرتقى فيه الفرد بذاته، فالمجتمع الذي يتخلص من حب الذات يكون متماسكاً، فالزكاة حين تؤخذ

(١) سليمان، سامي رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠-١٥.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٠-١٥

من مال الأغنياء وترد الى الفقراء وهم العدد الاكبر لا شك أنها تنتزع الحقد والحسد من قلب فقير على غنى استخلفه الله في ماله وبهذا يعيش المجتمع في طمأنينة دائمة ويستتبع هذا الهدف نتيجة حتمية وهي تقريب الفوارق بين الطبقات، فالإسلام حقق هذا بوسطيته بين المادية والروحية وعن رضا واقتناع من الأغنياء.

- نشر الاسلام بمجتمعه الفاضل (مجتمع التكافل والكفاية والعدل)

من بين مصارف الزكاة سهمها لتأليف القلوب حول الاسلام. ويرى بعض العلماء أن مستحق هذا السهم هو كل مؤلف مسلما كان أم مشركا وذلك لأن الدعوة الى الاسلام كما تكون بين أفرادها تكون كذلك بين الخارجين عنه بل هو أولى، وهذا المصرف يجب الاهتمام به في الحاضر اقتداء بالرسول عليه السلام حيث اتبع هذا المنهج ليتقي شر أعداء الإسلام الذين يتربصون به وهو في عصرنا أولى وأحق وينبغي أن تخصص لهذا المصرف جزء لا يستهان به من ميزانية الزكاة ترغيبا في الاسلام ونشر الدعوة حتى يسود مجتمعه الفاضل وتسود مبادئه ، وتطبيقا لذلك يجب أن تخصص من ميزانية الزكاة مبالغ لتمويل المراكز الثقافية الاسلامية في شتى أنحاء العالم تمكينا لها من أداء مهمتها خدمة الوطن في قضيته والاسلام وأهدافه .

- الاسلام بتشريعه للزكاة حارب الرق ويحرر الشعوب من الاستعمار

لقد خصص الاسلام لمحاربة الرق جزءا من ميزانية الزكاة وهو أول تشريع يسلك هذا المسلك الذي يهدف الى تحقيق قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [سورة الاسراء، ٧٠]، ولم يقتصر الاسلام في هذه الناحية على الزكاة، ولكنه فتح ابواب التحرر من كل جانب فكل مسلم يرتكب خطيئة في دينه كفارته عتق رقبة مؤمنة، وإذا كان لنا أن نبقي على تحقيق هذا الهدف

فينبغي أن يخصص جزءاً من ميزانية الزكاة لتحرير الشعوب من الاستعمار الذي هو أسوأ صور الرق في عصرنا الحاضر.

- الاسلام بتشريعه للزكاة يشجع على اصلاح ذات البين

من بين مصارف الزكاة الغارمون، وهذا المصرف يتناول من استدان لمصلحة خاصة، ولكنه أساء التقدير فجاءت النتائج على عكس ما توقع. كذلك من استدان لمصلحة عامة كإصلاح ذات البين، وهكذا نجد الإسلام يأمرنا بأداء الديون العادلة من الزكاة وإذا قارنا هذا بالقانون الروماني في بعض أطواره حيث أجاز للدائن استرقاق مدينه تبين لنا الفرق الشاسع بينهما ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ [سورة البقرة: ١٣٨] والاسلام بتشريعه هذا يشجع عاملين:

أولاً: تشجيع المقرضين على اعطاء القرض الحسن، وفي هذا أثر محمود بالنسبة للاقتصاد القومي حيث يطمئن الدائن أنه إذا عجز مدينه على الوفاء بدينه فسوف يستوفيه من الدولة.

ثانياً: تشجيع المصلحين من ذوي النفوس الطيبة على حل مشاكل المجتمع إذا اطمأنوا أن ما يتحملوه في سبيل ذلك سوف تعوضهم عنه الدولة.

ونخلص مما سبق، ان الزكاة تمثل نظاماً متكاملًا له آثار إيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فهي تسهم في تحفيز الاقتصاد من خلال إعادة توزيع الثروة وزيادة القوى الشرائية للفئات الأقل دخلاً، مما ينعكس على نمو الطلب المحلي وزيادة الإنتاج. كما أنها تعد أداة فاعلة في مكافحة الفقر وتعزيز التكافل الاجتماعي؛ حيث توفر موارد مالية مستدامة للفئات المحتاجة دون إثقال كاهل الدولة، واجتماعياً، تعزز الزكاة قيم التضامن وتقلل من الفجوة بين الطبقات؛ مما يسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي وبالتالي، تعد الزكاة أحد أكثر الأنظمة المالية استدامة وإنصافاً.

المبحث الثاني الإطار النظري للضرائب

١-٢ الضرائب

١-١-٢ تعريف الضرائب:

لغة: الضريبة مفرد الضرائب وهي مشتقة من الفعل ضرب، وهي ما يفرض على المَلِكِ والعَمَلِ، والدخل للدولة، وتختلف باختلاف القوانين والأحوال^(١).

اصطلاحاً: يمكن تعريف الضريبة بأنها فريضة مالية إجبارية يدفعها الفرد للسلطات العامة، بصفة نهائية دون مقابل معين، تمكيناً للدولة من تحقيق أهدافها.

٢-١-٢ خصائص الضرائب^(٢)

يتضح من التعريف السابق أن الضريبة تتميز بالخصائص الآتية:

- الضريبة فريضة مالية: فالفرد يدفع الضريبة في صورة مبلغ مالي، وقد تحصل الدولة هذا المبلغ نقداً أو عيناً تحقيقاً لأهداف معينة.
- الضريبة فريضة إلزامية تدفع جبراً: حيث يكون الالتزام بأداء الضريبة واجباً على جميع المكلفين بأدائها طالما توافرت فيهم الشروط التي

(١) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٠، ص ٣٧٩.

(٢) مجدي، شهاب، أصول الاقتصاد العام والمالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٤، ص ٢٠٣.

- حددها قانون الضريبة، وليس للفرد الخيار في دفع الضريبة من عدمه، بل هو مجبر على دفعها للدولة بغض النظر عن استعداده أو رغبته في الدفع.
- الضريبة تدفع بصفة نهائية: وهذا يعني أن الممولين ليس لهم الحق في استرداد المبالغ التي يدفعونها للخزانة العامة كضريبة، ولا المطالبة بفوائد عن هذه المبالغ، طالما كان ربط وتحصيل الضريبة قد تم وفقاً للإجراءات القانونية السليمة.
- الضريبة تفرض بلا مقابل: لا يعني عدم وجود مقابل لدفع الضريبة أن الممول لا يستفيد نهائياً من جراء دفع الضريبة، فهو يستفيد بشكل غير مباشر بوصفه فرداً في المجتمع الذي ينتمي إليه والذي يمنحه خدمات عامة، مثل الدفاع والأمن والعدالة، ويترتب على ذلك أن فرض وتحديد مقدار الضريبة لا يتوقف على ما يعود على الممول من نفع خاص، بل يتوقف على قدرته التكليفية، أي قدرته على المساهمة في التكاليف والأعباء العامة، وهو ما يسمى بمبدأ القدرة على الدفع.
- الضريبة تمكن الدولة من تغطية الأعباء العامة من أجل تحقيق أهدافها: تستخدم الدولة حصيلة الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة وتحقيق النفع العام للمجتمع.

٢-١-٣ مبررات فرض الضريبة:

- لقد تطورت النظرة حول المبررات النظرية والقانونية للضرائب مع مرور الزمن، وهناك نظريتان أساسيتان لتبرير فرض الضرائب، وهما: النظرية القديمة "نظرية المساومة"، والنظرية الحديثة "نظرية التضامن".
- ١ - نظرية المساومة:

ظهرت هذه النظرية في القرن الثامن عشر، ومن أهم روادها "لوك، هوبز، وساي"، تقوم هذه النظرية على فكرة أن الضريبة نتيجة مساومة

سياسية بين الدولة (الحكومة) والمجتمع (الممولين) حيث تفرض الدولة الضرائب مقابل تقديم خدمات عامة ويقبل المكلفون الدفع إذا شعروا أن الخدمات تستحق التكلفة. فالعلاقة بين المواطن والدولة تشبه الصفقة التبادلية، وتقبل المجتمع للضريبة يعتمد على مدى رضاه عن الخدمات المقدمة، وفي الأنظمة الديمقراطية تحدد معدلات الضرائب عبر المفاوضات السياسية مثل الضرائب على الأثرياء مقابل دعم الفقراء^(١).

٢- نظرية التضامن:

تقوم هذه النظرية على أن الضريبة ليست مجرد مبلغ يدفعه الممولين، بل هي مساهمة جماعية يقدمها الأفراد لتمويل الخدمات التي تعود بالنفع على المجتمع ككل، مثل المدارس والمستشفيات والطرق...، حيث تفرض الضرائب بنسب أعلى على الأغنياء مقارنة بالفقراء، مثل ضريبة الدخل التصاعدية، وتعفى الفئات ذات الدخل المحدود من بعض الضرائب. ويهدف هذا النوع من الضرائب إلى تقليل التفاوت الاقتصادي بين الأفراد في الدولة عبر إعادة توزيع الثروة مع ضمان حصول الجميع على خدمات أساسية بجودة مقبولة^(٢).

(١) العمر، حسن، مبادئ المالية العامة، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة ١، ٢٠٠٢ ص ٣٧.

(٢) الوادي، محمود، وعزام، زكريا، مبادئ المالية العامة، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة ١، ٢٠٠٧ ص ٥٤-٥٥.

٢-١-٤ قواعد العدالة الضريبية^(١)

يوجد عدد من القواعد التي تحكم صياغة وفرض الضرائب على أفراد المجتمع، ويمكن تقسيمها إلى قواعد تقليدية وقواعد مستحدثة:

أولاً: القواعد التقليدية: تتمثل في مجموعة القواعد التي وضعها آدم سميث وهي^(٢):

١ - العدالة. ٢ - اليقين. ٣ - الملاءمة ٤ - الكفاءة.

يمكن التعريف بهذه القواعد كما يلي:

١ - العدالة:

تعني قاعدة العدالة أن يقوم كل فرد بالمساهمة في التكاليف والأعباء العامة للدولة طبقاً لمقدرته النسبية، وبالتالي فإن الالتزام بدفع الضرائب يجب أن يتماشى مع مبدأ القدرة على الدفع. ولقد تعرض مضمون هذه القاعدة لتطور كبير منذ أن صاغها آدم سميث في أواخر القرن الثامن عشر، وقد ذكر سميث في كتابه ثروة الأمم أنه يجب أن يساهم رعايا الدولة في

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- جمل، برهان، المالية العامة دراسة مقارنة، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة ١، ١٩٩٢، ص ١١٩.

- القاضي، عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الإسكندرية، مطبعة الرشد، ص ص ٤١٥-٤١٧.

(٢) سميث، آدم، ثروة الأمم، حنان شيخون، مترجمة، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧، الأصل نشر في ١٧٧٦، ص ص ٤٧٩-٤٨٣.

النفقات الحكومية وفقاً لمقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم، في حماية الدولة، ثم ما لبثت الأفكار الحديثة أن بينت أن الأخذ بالسعر النسبي لا يحقق العدالة المنشودة؛ فالضريبة النسبية وإن كانت تحقق المساواة الحسابية بين الأفراد، إلا أنها لا تؤدي إلى المساواة الفعلية أو العدالة الحقيقية بين الممولين.

لذلك اتجه الفكر الحديث إلى القول بأن المقصود بالمساواة في تحمل الأعباء العامة إنما هو المساواة في التضحية، بمعنى أن العبء الذي يتحمله الممولون (دافعي الضرائب) لا يكون واحداً، إلا إذا كانت التضحية التي يتحملها كل ممول واحدة، ولذلك اتجه علماء المالية العامة إلى ترك فكرة الضريبة النسبية والأخذ بفكرة الضريبة التصاعدية ومما لا ريب فيه أن فرض الضريبة بسعر تصاعدي يؤدي إلى تطبيق الضريبة على نحو أكثر عدالة؛ لأنه يتماشى مع حقيقة المركز الاقتصادي للممول، بالإضافة إلى مساهمته لفكرة تناقص المنفعة الحدية للدخل.

وإذا كانت العدالة الضريبية تتطلب الأخذ بالضريبة التصاعدية فإنها تقتضي أيضاً الأخذ بمبدأين آخرين هما:

أ. مبدأ عمومية الضريبة:

يقصد بعمومية الضريبة أن تفرض الضريبة على كافة المواطنين الذين يرتبطون بالدولة برابطة الجنسية، بصرف النظر عن موقع أموالهم، أو مكان مزاوله نشاطهم، كما تفرض الضريبة على الأجانب المقيمين على إقليم الدولة أياً كانت جنسياتهم أو موقع أموالهم، وكذلك على الأجانب غير المقيمين إذا

وجدت لهم أموال فيها. وهو ما يعرف بالعمومية الشخصية، كما تفرض الضريبة على كافة الأموال أو الثروات الكائنة داخل حدود الدولة (وهو ما يعرف بالعمومية المادية).

ب. مبدأ شخصية الضريبة:

تحقيقاً للعدالة أيضاً فإن التشريعات المالية تأخذ في الحسبان عند تقرير الضريبة الظروف الشخصية المحيطة بالممول، مثل إعفاء الحد الأدنى اللازم لمعيشة الممول والإعفاءات التي تقرر للأعباء العائلية.

٢ - اليقين:

يقصد بقاعدة اليقين أن تكون الضريبة محددة على سبيل اليقين، بمعنى أن تكون معلومة وواضحة للممول بشكل يقيني لا غموض فيه ولا تحكم بحيث يمكن للممول أن يعرف بالتحديد كل ما يتعلق بالضريبة التي يلتزم بدفعها من حيث ماهيتها وسعرها وطريقة تحديد وعائها، وميعاد وكيفية دفعها، وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها، وذلك حتى يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف من جانب الإدارة الضريبية. ويتفرع عن قاعدة اليقين أن تكون التشريعات الضريبية واضحة لا لبس فيها ولا إبهام، بحيث يفهمها الممولون بلا مشقة، وبحيث تمنع أو تحد من المنازعات بين الإدارة الضريبية والممولين، وتمنع أو تحد من التهرب الضريبي.

٣ - الملاءمة:

يقصد بقاعدة الملاءمة أن يتم تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع ظروف الممولين الشخصية، وخاصة فيما يتعلق بموعد التحصيل وطريقته وإجراءاته، وغير ذلك من الأمور التي تيسر العلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية، ومن ناحية أخرى، فإن قاعدة الملاءمة تعنى وجوب تحصيل الضريبة بأسلوب مناسب يسمح بقدر الإمكان بتخفيف شعور الممول بثقل

الضريبة، كما يجب على الإدارة الضريبية أن تمتنع عن التدخل بصورة مبالغ فيها في الشؤون الخاصة للممول.

٤ - الكفاءة:

يقصد بهذه القاعدة أنه يجب أن تنظم أحكام الضريبة، بحيث تنفق الإدارة الضريبية أقل مبلغ ممكن في سبيل جباية الضريبة، أي الترشيدي نفقات جباية الضريبة.

ثانياً: القواعد المستحدثة^(١):

التي تمثل القواعد التي أضيفت إلى القواعد التقليدية مع مرور الزمن والتي فرضتها الظروف والأفكار التي استجدت وهي:

- الاستقرار: يقصد بقاعدة الاستقرار تجنب التعديلات المستمرة في التشريع، إذ أن التعديلات المستمرة من شأنها أن تخل بقاعدة اليقين، وأن تؤدي إلى نتائج غير مستحبة لكل من الممول والإدارة الضريبية.
- الإنتاجية: يقصد بها أن يتوصل النظام الضريبي إلى أكبر قدر ممكن من الطاقة الضريبية للمجتمع، مع مراعاة ألا يؤدي ذلك إلى ردود أفعال قد تضر بالحوافز الادخارية والإنتاجية والاستثمارية للمجتمع.
- المرونة: يقصد منها أن يتمكن النظام الضريبي من أن يتكيف بسهولة مع تغير الظروف الاقتصادية، فتزيد حصيلته في فترات الازدهار، وتنخفض في فترات الكساد.

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- الربيع، محمد هاشم، العدالة الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ص ١١٢ - ١١٥.

- خليفة، يوسف، على، الضرائب الخضراء، مركز الإمارات للدراسات، ٢٠١٨، ص ص ٨٩ - ٩٢.

٢-١-٥ أهداف فرض الضرائب (١)

تعتبر الضرائب من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث تمثل مصدرا حيويا لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية وتعزيز النمو الاقتصادي، وسيتم عرض أهداف الزكاة كالتالي:

أ- الأهداف الاقتصادية (٢)

يمكن استخدام الضرائب لتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية ومنها:

- تمويل الإنفاق العام والخدمات الأساسية: تعد الضرائب المصدر الرئيسي لتمويل الخدمات العامة مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتحسين الإنتاجية
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تستخدم الضرائب كأداة للسياسة المالية للتحكم في التضخم والركود، حيث يمكن زيادة

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- فوزي، عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، الإسكندرية، دار المعارف للنشر، ص ١٤٢.
- عبد المولى، سيد، المالية العامة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٨، ص ٢٣١.
- القاضي، عبد الحميد، اقتصاديات علم المالية العامة والنظام المالي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٥٠.

(2) Musgrave, R. A., & Musgrave, P. B. (1989). *Public Finance in Theory and Practice* (5th ed.). McGraw-Hill, p. 215.
Piketty, T. (2014). *Capital in the Twenty-First Century*. Harvard University Press, p. 267.

الضرائب في فترات التضخم لتقليل الإنفاق، أو تخفيضها في فترات الركود لتحفيز الطلب.

- إعادة توزيع الدخل والحد من التفاوت: تعتمد العديد من الدول على أنظمة ضريبية تصاعدية لتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، حيث يدفع أصحاب الدخل المرتفع نسبة أعلى من الضرائب.

- تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي: يمكن للحكومات استخدام الإعفاءات الضريبية وتخفيضات الضرائب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص العمل.

- تنظيم الأنشطة الاقتصادية: تفرض ضرائب خاصة على بعض السلع (مثل التبغ والكحول) لتقليل استهلاكها، أو على الأنشطة الملوثة للبيئة لتشجيع الممارسات المستدامة

ب. الأهداف الاجتماعية للضرائب^(١)

تستخدم الضريبة لتحقيق بعض الأغراض الاجتماعية منها:

- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية: تساهم الضرائب في تحقيق العدالة من خلال نظام الضرائب التصاعدي، حيث يدفع أصحاب الدخل المرتفعة نسبة أعلى من الضرائب مقارنة

(١) عبد المولى، سيد، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ١٩٧٨، ص ٢٣١.

- بأصحاب الدخل المحدودة. كما يتم إعفاء الفئات الأكثر احتياجا من بعض الضرائب أو منحهم تخفيضات ضريبية.
- تمويل الخدمات العامة الأساسية: توجه الإيرادات الضريبية لتمويل الخدمات الأساسية التي يستفيد منها جميع أفراد المجتمع، مثل التعليم المجاني، والرعاية الصحية، وبناء الطرق، والجسور.
 - تستخدم الضرائب لتمويل برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأكثر احتياجا مثل كبار السن، وذوي الإعاقة، والأسر محدودة الدخل، مثل برنامج تكافل في مصر حيث يتم توفير دعم نقدي مباشر للأسر الفقيرة من عائدات الضرائب.
 - تعزيز التماسك الاجتماعي: تساعد الضرائب على تعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة بين جميع فئات المجتمع. فعندما يشعر جميع أنهم يساهمون في بناء الوطن وفقا لقدراتهم يحصلون على حقوقهم في الخدمات العامة، يزداد التماسك الاجتماعي.
 - تشجيع السلوكيات الإيجابية في المجتمع: تستخدم الضرائب كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو أنماط استهلاكية أكثر صحية وإيجابية. فمثلا تفرض العديد من الدول ضرائب مرتفعة على السجائر والمشروبات الغازية لتقليل استهلاكها، بينما تعفي الأدوية والكتب من الضرائب لتشجيع انتشارها.
 - تشجيع أو تثبيط النسل، ذلك أنه بالإمكان استخدام الضرائب كسبيل لزيادة التناسل في البلدان قليلة العدد سكانيا، ويتم ذلك عن طريق منح إعفاءات ضريبية، بحيث يتم زيادة نسبة الإعفاءات الممنوحة

للمواطنين تبعاً لقدرتهم على إنجاب أعداد معينة من الأطفال تحددها الدولة.

- العمل على تخفيف الفجوة الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية، وذلك عن طريق تقليل التفاوت بين الدخل.

ج. الأهداف السياسية للضريبة: (١)

لقد تم استخدام الضرائب كأداة من أدوات تعزيز سيادة الدولة وتمويل أنشطتها حيث تمثل الضرائب أداة رئيسية لتمويل العمليات السياسية والحكومية، حيث توفر الموارد اللازمة لتمويل الأجهزة الأمنية والعسكرية، والأنشطة الدبلوماسية والبنية التحتية للدولة وتحقيق الاستقرار السياسي حيث تساهم الضرائب في منع التمردات الشعبية عبر توفير الخدمات الأساسية وتحقيق الـ وتقليل الاحتقان الاجتماعي عبر إعادة توزيع الثروة.

كما أنه تم استخدام الضريبة كأداة من أدوات السياسة الخارجية وذلك لتقييد أو تسهيل عملية التجارة مع بعض الدول، ويتم ذلك عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على بعض السلع المستوردة من دول معينة، في حالة الرغبة بالحد من التجارة مع هذه الدولة، أو القيام بخفض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة من هذه الدولة في حال الرغبة بزيادة التعاون التجاري معها وذلك تحقيقاً لأغراض سياسية معينة.

٦-١-٢ معايير فرض الضريبة (٢) :

الضريبة فريضة تفرضها الدولة على الأشخاص بصورة نهائية وبلا مقابل لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لاختلاف

(١) نفس المرجع السابق، ص ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٢) عبد المولى، السيد، الضرائب والمعاملات الدولية، معهد الإدارة العامة، القاهرة، إدارة

البحوث ١٩٨٦م، ص ص ٥٥ - ٥٨.

أهداف الدول وفلسفتها فقد تباينت معايير فرض الضرائب وتنوعت إلى ثلاثة معايير:

المعيار الأول: التبعية السياسية:

تطور مفهوم الدولة من الدولة الحارسة للأمن والنظام السياسي إلى الدولة الراعية التي ترعى شؤون رعاياها بالصحة والتعليم والقضاء إلى التضامنية في العصر الحديث، وتطور معها مفهوم الضريبة وطبيعتها الإلزامية وأساسها القانوني، فلم تعد تقوم على فكرة العقد الاجتماعي بين كل من الدولة والمكلف لقاء المنافع التي يحصل عليها متمثلة بالخدمات العامة وإنما أصبحت الضريبة تستند إلى مبدأ سيادة الدولة والتضامن الاجتماعي فيها.

بناء على هذا المعيار فإنه يحق لأي دولة فرض الضريبة مستندة لسيادتها على إقليمها وسكانها محققة التضامن الاجتماعي في الجماعة القومية والمساهمة في الأعباء المالية وتحمل الأعباء حسب المقدرة التكليفية للأشخاص، ويقصد بالجماعة الإقليمية كل من ينتسب إلى إقليم تلك الدولة أو يعيش فيها سواء كان وطنياً أو أجنبياً ومرد الالتزام الوطني للضريبة هو الولاء السياسي للدولة باعتباره يحمل جنسيتها، فيخضع للضريبة أياً كان محل إقامته أو موقع أمواله أو ديانته فهو اعتبار شخصي قائم على الولاء السياسي؛ باعتباره المتمتع دون الأجنبي بجميع الحقوق السياسية والمدنية، وعليه تحمل التكاليف التي تفرضها الدولة عليه وفي مقدمتها الضرائب.

المعيار الثاني: التبعية الاقتصادية (الإقليمية بلد مصدر الدخل)

يعتمد هذا المعيار على الولاء الاقتصادي للدولة التي تتحقق فيها الواقعة المنشئة للدخل، فهو يركز على الروابط الاقتصادية بين الأشخاص والدولة منها بذلك الاعتبار الشخصي الذي كان رابطاً بين الحكام والرعية.

وطبقا لهذا المبدأ فإنه يحق للدولة التي يتحقق فيها النشاط أو الدخل مهما كان مصدره أو تصنيفه إخضاعه للضريبة أيا كانت جنسية صاحبه أو محل إقامته، مقيماً في الدولة أو غير مقيم فيها، والدولة في تبنيها لإقليمية الضريبة في تشريعاتها الضريبية لا تخرج عن هذه القواعد إلا في حالات استثنائية وبإرادة المشرع أو بالاتفاقيات الدولية.

المعيار الثالث: التبعية الاجتماعية:

جوهر هذا المعيار هو ارتباط الشخص بالدولة إما بالتوطن فيها أو بالإقامة العادية باعتباره يعيش في وسط اجتماعي معين لتحقيق أهدافه ومصالحه بغض النظر عن انتمائه السياسي مع هذا المجتمع. ونظراً لتمتعته بالخدمات العامة من الدولة وفي مقدمتها الأمن والاستقرار لنفسه وأسرته وتنمية موارده المالية فيها فيجب عليه مقابل ذلك أن يساهم في التكاليف العامة التي تفرضها الدولة وفي مقدمتها الضرائب، والإقامة أو المواطنة تعتمد على المكان الذي يستقر فيه الإنسان ويقوم فيه إقامة فعلية سواء غاب عنه لفترة مؤقتة أو متباعدة، ويقوم الموطن على عنصرين وهما العنصر المادي وهو الإقامة الفعلية، والعنصر المعنوي وهو النية.

١-٢-٧ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب^(١):

تعمل الدولة على تحقيق أهدافها، سواء بقيامها مباشرة بنشاطها كالإنفاق العام على الأوجه المختلفة، أو بالتدخل بأساليب متعددة

(١) عوض الله، زينب، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، دار الفتح للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص

كاستخدام أدوات سياستها المالية والاقتصادية لتوجيه النشاط الاقتصادي .
وتعد الضريبة أحد أهم هذه الأدوات التي تهدف إلى توفير الموارد للنفقات
العامة التي تعمل على تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرفاه للسكان، كما
تستخدم كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الموارد للقيام بالاستثمار .
وهذا ما يتم تناوله في هذا الجزء بإبراز أثر الضريبة الاقتصادي والاجتماعي
كما يلي:

٢-١-٧-١ الآثار الاقتصادية للضرائب:

أولاً: أثر الضرائب على حجم الإنتاج

- الآثار العامة للضرائب على حجم الإنتاج:

تؤثر الضرائب بطريقة مباشرة على حجم الإنتاج، وذلك من خلال
تأثيرها على أرباح المنتجين، وأيضاً من خلال إمكانية مقدرتهم على المضي
قدماً في عملية الإنتاج، أو حتى في عملية المحافظة على المستوى العام لعملية
الإنتاج، كما أن الضرائب تؤثر على الحجم العام للإنتاج بأسلوب غير مباشر،
وذلك من خلال تأثيرها على حجم الاستهلاك لبعض السلع، أو حجم
الطلب العام لأنواع معينة من السلع.

- الآثار الخاصة للضرائب على عوامل الإنتاج:

للضريبة تأثير على عوامل الإنتاج المتعددة وخاصة على عاملي رأس
المال والعمل وذلك كما يلي:

أ- أثر الضرائب على رأس المال:

إن أثر الضرائب على رأس المال يبدو جلياً، حيث إنه من الطبيعي إذا
كانت الضرائب تؤدي حتماً إلى تناقص عملية الادخار فإنه من المنطقي أن
تعمل هذه الضرائب تبعاً لذلك على تناقص رؤوس الأموال التي يتم

عرضها للاستثمار، إلا أنه إذا قامت الدولة باستخدام الضرائب المفروضة كآلات لكبح جماح عملية الاستهلاك وزيادة فوائد الادخار، فإن هذا الأمر قد ينجم عنه زيادة في كميات رؤوس الأموال المعروضة بخصوص الاستثمار، وخاصة إذا عملت الحكومة على استثمار فوائض الضرائب في المشروعات الاستثمارية العامة، مما يؤدي إلى أن يقتصر أثر الضرائب على خفض عرض رؤوس الأموال الخاصة، أما المعروض الكلي من رؤوس الأموال فإنه من المحتمل أن يبقى ثابتاً، وذلك بسبب نمو عمليات الادخار التي تتبعها الحكومة، وكذلك زيادة عمليات الاستثمار.

ب- أثر الضرائب على العمل

يقوم الفرد عادة بعملية موازنة ما بين عائد الدخل والتضحية التي يتحملها في سبيل الحصول على هذا الدخل، وبناءً على هذا الأساس يقوم الفرد بتحديد ساعات عمله، ولذلك فإن منفعة الوحدة الأولى من العمل تبدو دائماً كبيرة بالمقارنة مع المجهود الذي يبذل للحصول عليها، إذ إن دخل هذه الوحدة يشبع حاجات أساسية لدى الفرد، بينما يبدو الألم الذي يتحمله الفرد في سبيله محدوداً للغاية نظراً لضآلة مدة العمل، ومع تزايد وحدات العمل يتزايد الدخل، وتتناقص منفعته الحدية، وتزايد أيضاً مشقة العمل، ويتعاطم الألم الذي يصيب الأفراد من جراء ذلك، ويسعى العامل الرشيد لتحديد ساعات عمله بحيث تتساوى منفعة الوحدة الأخيرة من الدخل الذي يحصل عليه مع مشقة العمل اللازم للحصول عليه، وعلى ذلك فإن فرض الضريبة على دخل العامل لا بد وأن يؤدي في تصوره لترغيبه في زيادة عدد ساعات العمل، وذلك لأنه بمجرد اقتطاع الضريبة لجزء من الدخل فإن التوازن القائم بين منفعة الدخل ومشقة العمل سيختل، بحيث تصبح منفعة الوحدة الأخيرة من الدخل المتبقي بعد فرض

الضريبة أكبر من مشقة ساعات العمل الأخيرة، وفي هذا ما يحفز العامل الرشيد على زيادة ساعات عمله سعيًا وراء تحقيق حالة جديدة من التوازن.

ثانيًا: أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار

يختلف أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار بحسب ما إذا كانت هذه الضرائب مباشرة أم غير مباشرة، حيث إن الضرائب غير المباشرة تؤثر بصورة ملحوظة على أسعار السلع في حال ما إذا كانت هذه الضرائب مفروضة على عمليات الإنتاج أو الاستهلاك، حيث يترتب على فرض مثل هذه الضرائب ارتفاع في الأسعار بنسب متفاوتة، الأمر الذي يستلزم ارتفاع الأسعار بشكل عام، أما إذا كانت الضرائب مباشرة على الدخل والثروات فإنها تؤدي إلى اقتطاع جزء منها لحساب الحكومة، الأمر الذي يضطر معه أصحاب هذه الدخل والثروات للقيام بعملية تخفيض لطلبهم لمختلف السلع والخدمات، الأمر الذي يستلزم انخفاضًا في مستويات الأسعار بشكل عام.

ثالثًا: أثر الضرائب على الاستهلاك والادخار

تعمل الضرائب التي تقوم الدولة بفرضها على الممولين على اقتطاع جانب من دخولهم، الأمر الذي يعني نقصان المقدار المتاح من هذه الدخل بالنسبة للأفراد، ويكون هذا في حالة الضرائب المباشرة التي تفرض على الدخل والثروات بأنواعها، أو يكون بأسلوب غير مباشر، ويتم ذلك بتخفيض القدرة الشرائية التي يتمتع بها الأفراد، كما هو الشأن بالنسبة للضرائب غير المباشرة، تلك الضرائب التي يتم فرضها على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وفي جميع الأحوال فإن

من يتعرض لاقتطاع الضريبة فإنه يتبع أساليب معينة لمواجهة أعباء هذه الضرائب، ومن المحتمل أن يكون رد الفعل للمكلف هو أن يقوم بتغيير أسلوب استهلاكه، إلا أنه وفي أحيان أخرى يجد نفسه مجبراً على تغيير حجم الاستهلاك ذاته، والعمل على توزيع دخله ما بين الاستهلاك والادخار وذلك من أجل مواجهة الأعباء الضريبية التي تفرض عليه، ونجد أن تأثير الضريبة على الاستهلاك يأخذ بعدين:

أ. طبيعة الوعاء الضريبي، ففي حالة الضريبة على الدخل الشخصي يؤدي إلى تخفيض دخل من يتحمل عبئها، مما يؤثر سلباً على حجم الإنفاق الشخصي على الاستهلاك ويتبعه انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وإن كان ذلك يتوقف على مدى مرونة الطلب على هذه السلع، فقد يصل تأثير الضريبة على السلع الضرورية (لانخفاض مرونة الطلب عليها)، بينما يبرز تأثير الضريبة بالنسبة للسلع الغير ضرورية لمرونة الطلب عليها؛ إذ إن ارتفاع أسعارها نتيجة فرض الضرائب عليها وبالتالي نقل عبئها للمستهلك لا يؤثر على الطلب على هذه السلع. أما بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض فيقتصر الأمر على السلع الضرورية فقط التي لا تؤثر زيادة أسعارها، نتيجة لفرض الضريبة كثيراً على حجم الطلب عليها نظراً لقلّة مرونته.

ب. أما البعد الثاني فنجد أنه يعتمد على مدى الزيادة التي يحدثها فرض الضريبة على الإنفاق العام، إذ يؤدي توجه الدولة للزيادة في مواردها الضريبية إلى الزيادة في الطلب العام على السلع والخدمات، ومن ثم إلى تعويض النقص في الطلب الخاص الناتج عن فرض الضريبة الأمر الذي لا يؤثر على حجم الطلب الكلي (بينما يؤدي قيام الدولة بتجميد الحصيلة الضريبية إلى تخفيض ملموس من حجم الاستهلاك الكلي. قد يتم اعتبار

الضريبة بمثابة ادخار إجباري على افتراض قيام الدولة بإنفاق حصيلة الضريبة لتمويل الاستثمارات العامة اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية، ولا يمكن التعميم في هذا المجال إذ قد تلجأ الدولة إلى استخدام هذه الحصيلة في تمويل الإنفاق الجاري بطابعه الاستهلاكي.

رابعاً: أثر الضرائب على الاستثمار

تؤثر الضرائب على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الربح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، ويظهر هذا الأثر جلياً بالنسبة للاستثمارات الحديثة، حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حديثة في الاستثمار.

كذلك فإن التأثير السلبي للضرائب على الاستهلاك، بتقليل الطلب عليه الارتفاع الأسعار، يؤدي إلى خفض الاستثمار إلا إذا قدمت الحكومة معونة تمنع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية. وتأثير الضرائب على الإنتاج بشكل سلبي يدفع المنظمين أصحاب المشروعات الكبرى إلى مضاعفة إنتاجهم تعويضاً للمقتطع من الضريبة، باستخدام أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج، وهذا يتوقف على مرونة الطلب على منتجاتها، وبالمقابل فإن التأثير الإيجابي للضرائب بتخفيضها على معدلات الأرباح يؤدي إلى زيادة الأرباح المتحققة، ورفع الكفاية الحديثة لرأس المال ومن ثم إلى مضاعفة الاستثمار.

٢-٧-١-٢ الآثار الاجتماعية للضرائب:

تستخدم الضريبة لتحقيق بعض الأغراض الاجتماعية والتي منها:

- رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية عن طريق فرض ضرائب التلوث، وهي من الضرائب الحديثة التي تفرض على المصانع التي تحدث تلوثاً في البيئة وتسبب في تكاليف على المجتمع ولا يتحملها المنتج، وبالتالي

يتضح أن التكاليف الكلية التي يتحملها المجتمع لا تظهر جميعها في تكاليف المنتج.

- القضاء على السلوكيات الاجتماعية غير المرغوب فيها فهناك بعض أنواع السلع التي يكون لها آثار اقتصادية ضارة نتيجة استهلاكها مثل: الدخان والمشروبات الكحولية، فاستهلاك هذه السلع يحتمل المجتمع تكاليف لا تدخل في سعر السلعة مثل الحوادث، والأمراض، وبالتالي على الدولة أن تتدخل لتخفيض استهلاك مثل هذه السلع الضارة وبالتالي رفع الضرائب لتصل إلى ١٠٠٪ من قيمة السلعة.

- تشجيع أو تثبيط النسل، ذلك أنه بالإمكان استخدام الضرائب كسبيل لزيادة التناسل في البلدان قليلة العدد سكانيًا، ويتم ذلك عن طريق منح إعفاءات ضريبية، أو عن طريق خفض معدلات الضريبة للأشخاص الذين يقومون بإنجاب أعداد معينة من الأطفال، بحيث يتم زيادة نسبة الإعفاءات الممنوحة للمواطنين تبعًا لقدرتهم على إنجاب أعداد معينة من الأطفال تحددتها الدولة

- تطبيق سياسة الحماية، حيث تفرض الضرائب الجمركية بهدف تشجيع وحماية الصناعات المحلية الناشئة.

- التخفيف من حجم الصادرات، حيث تلجأ الدولة إلى فرض الضريبة الجمركية على الصادرات بقصد تخفيض تصدير بعض السلع المحلية في بعض الأحيان.

وخلاصة هذا المبحث، بعد استعراض الأهداف والآثار المتعددة للضرائب على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يتضح أن

النظام الضريبي ليس مجرد أداة مالية جامدة، بل هو نظام حيوي يؤثر ويتأثر بالواقع المجتمعي. فالضرائب تشكل وجهين لعملة واحدة: الوجه الأول، أنه يمثل عصباً حيويًا لتمويل الخدمات العامة، وأداة فاعلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وآلية مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. والوجه الثاني: أنه قد يخفض من النشاط الاقتصادي إذا زادت الضرائب عن حدها، بالإضافة إلى أنها قد تشكل عبئًا غير عادل على بعض الفئات، وربما تؤدي إلى تشوهات في السوق إذا لم تصمم بعناية. يتطلب تحقيق التوازن الأمثل بين هذه الجوانب سياسات ضريبية مرنة ومدروسة وآليات رقابية فاعلة، وشفافية في إدارة الموارد العامة ومشاركة مجتمعية في صنع القرار الضريبي. وختاماً تبقى الضرائب رغم كل تحدياتها ضرورة حتمية للمجتمعات الحديثة، لكن نجاحها مرهون بقدرتها على التكيف مع المتغيرات وموازنة المصالح المختلفة، وخدمة الصالح العام دون إعاقة النمو أو المساس بالعدالة.



المبحث الثالث التطبيق المعاصر للزكاة والضريبة دراسة حالة: ماليزيا

يمثل التكامل بين الزكاة والضريبة تحديا كبيرا أمام الدول ذات الأغلبية المسلمة التي تسعى لتطبيق السياسات الاقتصادية الإسلامية ضمن إطار الدولة الحديثة، وتعد ماليزيا من أبرز النماذج التي تحاول الجمع بين مقتضيات النظام المالي المعاصر ومؤسسات التمويل الإسلامي، وعلى رأسها الزكاة.

ويظهر النموذج الماليزي رغم ما فيه من مبادرات إيجابية فجوة مؤسسية وقانونية وتنفيذية بين هاتين الأداتين في هذا المبحث نسلط الضوء على واقع هذا التباين ونحلل أسبابه في محاولة لإصلاح ذلك.

١-٣ عرض للنظام المالي الماليزي^(١)

١-١-٣ الهيكل المالي العام

تتكون ماليزيا من عدد من الولايات عاصمة عاصمتها كوالالمبور وماليزيا دولة اتحادية تتكون من ١٣ ولاية ومنطقتين فيدراليتين وتدار الشؤون المالية مركزيا من خلال وزارة المالية وتشمل السياسة المالية العامة كلا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والقروض والاستثمارات وإدارة الدين العام.

(1) Abdul Rahman, A.R. & Awang, Y., Tax Systems in Muslim Countries: Harmonization of Zakat and Income, International Journal of Zakat, Indonesia, 2021.

٣-١-٢ النظام الضريبي

يعتبر قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٦٧ المرجعية القانونية الأساسية حيث تشرف هيئة الإيرادات الداخلية (LHDN) على إدارة الضرائب وتفرض الضرائب على كل من الأفراد، والشركات للمسلمين وغير المسلمين بدون تمييز، وتشمل الضرائب كلا من ضريبة الدخل الفردي، وضريبة الشركات، وضريبة السلع والخدمات والتي الغيت سنة ٢٠١٨ وتم استبدالها بضرريبة المبيعات والخدمات، وضرائب الأراضي، والضرائب العقارية.

أي ان نظام الضرائب في ماليزيا يحتوي على عدة أنواع من الضرائب، من أهمها:

- ضريبة دخل الفرد.
- ضريبة دخل الشركات.
- ضريبة المبيعات والخدمات.
- ضريبة أرباح العقارات.
- ضرائب أخرى.

أولاً: ضريبة دخل الافراد

تختلف معدلات الضريبة على دخل الافراد في ماليزيا بناءً على مستويات الدخل، حيث توجد شرائح ضريبية مختلفة لمستويات دخل مختلفة. تفرض معدلات الضرائب بشكل تدريجي (تصاعدي)، أي انه كلما زاد الدخل زادت الضريبة المفروضة عليه، يستفيد المقيمون من وجود معدلات ضريبية متعددة حيث يتناسب معدل الضريبة مع مقدار الدخل، اما غير المقيمين فعليهم دفع معدل ثابت قدره ٣٠٪ ولا يمكنهم الحصول على بعض الإعفاءات والخصومات المتاحة للمقيمين.

يتم تقسيم الدخل الخاضع للضريبة إلى شرائح، ولكل شريحة معدل محدد، كما يلي:

جدول (١)

الدخل الخاضع للضريبة في ماليزيا مقسما إلى شرائح، ومعدل الضريبة.٪

الدخل الخاضع للضريبة (رينجيت ماليزي)	معدل الضريبة (٪)
٠ - ٥٠٠٠	٠٪
٥٠٠١ - ٢٠٠٠٠	١٪
٢٠٠٠١ - ٣٥٠٠٠	٣٪
٣٥٠٠١ - ٥٠٠٠٠	٦٪
٥٠٠٠١ - ٧٠٠٠٠	١١٪
٧٠٠٠١ - ١٠٠٠٠٠	١٩٪
١٠٠٠٠١ - ٤٠٠٠٠٠	٢٥٪
٤٠٠٠٠١ - ٦٠٠٠٠٠	٢٦٪
٦٠٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠٠٠	٢٨٪
ما يتعدى ٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٪

المصدر: اعداد مختلفة www.hasil.gov.my

- المواعيد النهائية

هناك طريقتان لتقديم التقرير الضريبي والدفع (إما يدوي أو إلكتروني)،
المواعيد النهائية لهما:

- موعد تقديم الملفات الإلكترونية: مستحق بحلول ٣٠ أبريل.
- موعد تقديم الملفات اليدوية: مستحق بحلول ١٥ مايو.

من المستهدف في سنة التقييم ٢٠٢٤، يتعين على دافع الضرائب (الأفراد) تقديم نموذج إقرار ضريبة الدخل إلكترونياً فقط ولن يُسمح بالتقديم اليدوي. إذا لم يتم الالتزام بالمواعيد النهائية، يتم فرض غرامات تبلغ ١٠٪ على الرصيد غير المدفوع من الضريبة بعد الموعد النهائي.

- خصومات ضريبة الدخل

تقدم ماليزيا مجموعة متنوعة من الخصومات والإعفاءات للمساعدة في تقليل الدخل الخاضع للضريبة، وهي:

- خصومات ضريبة مقابل خدمات مثل رسوم التعليم، والنفقات الطبية، وتأمين الحياة، ومساهمات صندوق الادخار للموظفين.
- الإعفاءات الضريبية وهي تنطبق على فئات محددة، وتشمل نفقات نمط الحياة والفحوصات الطبية.

ثانياً: ضريبة دخل الشركات

تحدد معدلات ضريبة الشركات في ماليزيا وفقاً لوضع إقامة الشركة ونوعها، ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول (٢)

معدلات ضريبة الشركات في ماليزيا وفقاً لوضع إقامة الشركة ونوعها

نوع الشركة	رأس المال المدفوع	الدخل الإجمالي من الأعمال	معدل الضريبة على الدخل الأولي	الدخل الثانوي
شركة محلية (برأس مال مدفوع أقل)	حتى ٢.٥ مليون رينجيت ماليزي	حتى ٥٠ مليون رينجيت ماليزي	١٧% على أول ٦٠٠,٠٠٠ رينجيت ماليزي	٢٤% على الزيادة
شركة محلية تدار بشكل مستقل	حتى ٢.٥ مليون رينجيت ماليزي	حتى ٥٠ مليون رينجيت ماليزي	١٧% على أول ٦٠٠,٠٠٠ رينجيت ماليزي	نسبة ثابتة ٢٤%
شركة غير محلية	حتى ٢.٥ مليون رينجيت ماليزي	حتى ٥٠ مليون رينجيت ماليزي	١٧% على أول ٦٠٠,٠٠٠ رينجيت ماليزي	نسبة ثابتة ٢٤%

المصدر: أعداد مختلفة www.hasil.gov.MY

بعض الصناعات مؤهلة للحصول على مزايا رواد الأعمال أو مزايا

إعفاء ضريبة الاستثمار، مثل:

- التصنيع
- الزراعة
- الفنادق
- السياحة

- أي قطاع تصنيع/ تجاري آخر ينتج منتجاً مُعزّزاً أو يشارك في نشاط مُعزّز.

يمكن أن تشمل هذه المزايا إعادة الاستثمار، والإعفاءات، أو الضرائب المخفضة، حيث تعمل على تشجيع الاستثمار والنمو في القطاعات الأساسية.

المواعيد النهائية لتقديم ودفع الضريبة على الشركات

تقديم ودفع الضريبة على الشركات في الوقت المحدد يعد أمراً مهماً في ماليزيا لتجنب العقوبات، عادة ما تُستحق إقرارات ضريبة الدخل على الشركات بعد سبعة أشهر من نهاية السنة المالية للشركة، حيث يمكن أن يترتب على تقديم الملفات أو الدفع المتأخر غرامات وعقوبات إضافية وهي عادة ما تتراوح بين نسبة من الضريبة غير المدفوعة إلى غرامات مالية ثابتة (محددة)، اعتماداً على مدة وطبيعة عدم الامتثال.

بعض الفوائد للشركات الصغيرة والمتوسطة

تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة من المعدلات الضريبية المخفضة والحوافز الأخرى بحيث تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية التي لديها رأس مال مدفوع أقل من ٥, ٢ مليون رينجيت ماليزي ودخل سنوي أقل من ٦٠٠, ٠٠٠ رينجيت ماليزي مؤهلة لمعدل ضريبة أقل يبلغ ١٧٪ على أول ٦٠٠, ٠٠٠ رينجيت ماليزي، يتم فرض الضريبة على الدخل المتبقي بمعدل الضريبة القياسي عند نسبة ٢٤٪.

ثالثاً: ضريبة المبيعات والخدمات

تم إعادة تقديم ضريبة المبيعات والخدمات في عام ٢٠١٨، لتحل محل نظام ضريبة السلع والخدمات السابقة، تفرض ضريبة المبيعات والخدمات بشكل منفصل على مبيعات السلع وبعض الخدمات المحددة:

- تفرض على المُصنّعين والمستوردين بنسبة ٥٪ أو ١٠٪ على السلع المنتجة في ماليزيا أو المُستوردة إليها، فهي تُفرض عمومًا عند نقطة التصنيع أو الاستيراد، وليس عند مستوى البيع بالتجزئة.
- تُفرض ضريبة الخدمات بنسبة ٦٪ على بعض الخدمات مثل: الاتصالات، والخدمات المهنية (الخدمات القانونية أو المحاسبية).
- تفرض على المُصنّعين والمستوردين بمعدل ٥٪ أو ١٠٪، والمعدل القياسي هو ٦٪ على الخدمات المحددة مثل الطعام، الضيافة، الترفيه، وما إلى ذلك.

رابعاً: ضريبة أرباح الممتلكات العقارية

تُفرض ضريبة أرباح الممتلكات العقارية على الأرباح الناتجة عن بيع الممتلكات العقارية أو الأسهم في شركات الممتلكات العقارية، حيث تهدف هذه الضريبة إلى تثبيط التداول العقاري المضاربي، فهي تفرض عندما تُباع الممتلكات خلال خمس سنوات من الشراء، يتم فرض معدلات أقل أو منح إعفاءات للملكية على المدى الطويل، فالمعدلات تختلف بناءً على فترة الملكية وحالة الإقامة، حيث تتراوح من ٠٪ إلى ٣٠٪. وتكون المعدلات التي تفرض كما يوضحها الجدول التالي:

الزكاة والضرائب: دراسة مقارنة في ضوء الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة ماليزيا
د/ وفاء محمد سيد أحمد محمد حمّاس د/ حسن خليل السيد خليل

جدول (٣)

معدلات الضريبة في ماليزيا بناءً على فترة الملكية وحالة الإقامة

الفترة (التصنيف)	من ١ - ٣ سنوات	٤ سنوات	٥ سنوات	٦ سنوات فما أكثر
الماليزيون والمقيمون الدائمون	٣٠%	٢٠%	١٥%	٠%
الشركات	٣٠%	٢٠%	١٥%	١٠%
الأجانب	٣٠%	٣٠%	٢٠%	١٠%

المصدر: اعداد مختلفة www.hasil.gov.my

خامساً: ضرائب أخرى

• ضريبة الدمغة:

تُفرض ضريبة الدمغة على مستندات ومعاملات معينة، وخصوصاً في تحويلات الملكية والأسهم، وتتراوح معدلات الضريبة عادة من ١٪ إلى ٣٪، حسب قيمة وطبيعة المعاملة.

• ضريبة الاستقطاع:

تفرض ضريبة الاستقطاع على بعض المدفوعات المقدمة لغير المقيمين، مثل:

- العائدات
- الرسوم الفنية
- الفائدة
- مدفوعات العقود

يمكن أن تتراوح نسبة ضريبة الاستقطاع من ٥ - ١٥ ٪ اعتماداً على نوع المدفوعات واتفاقيات الازدواج الضريبي مع دول معينة.

• الرسوم الجمركية:

تشمل الرسوم الجمركية الرسوم المفروضة على الواردات والصادرات السلعية، تختلف معدلات الرسوم الجمركية بناءً على نوع السلع وأصلها؛ مما يدعم الصناعات المحلية وينظم التجارة.

• ضريبة المبيعات الانتقائية:

تفرض الضريبة الانتقائية على سلع معينة، غالباً ما تكون فاخرة مثل: المشروبات غير المباحة، التبغ، المركبات، تستند معدلات الرسوم الانتقائية إلى نسبة من قيمة السلع أو مبلغ ثابت لكل وحدة.

• إيجار الأرض:

يتم دفعه من قبل مالكي العقارات للدولة مقابل ملكية الأرض.

• ضريبة التقييم:

تُدفع للسلطات المحلية لصيانة الممتلكات والبنية التحتية.

• ضريبة السياحة:

تُفرض ضريبة السياحة على السياح الأجانب الذين يقيمون في فنادق أو أماكن إقامة مماثلة. المعدل ثابت عند ١٠ رينجيت ماليزي لكل ليلة / لكل غرفة.

٣-١-٣ السياسات المالية (٢٠٠٠ - ٢٠٢٤)

أولاً: السياسات الرئيسية لمرحلة ما بعد الأزمة الآسيوية (٢٠٠٠ -

٢٠٠٨): إعادة البناء وتعزيز النمو:

• تحفيز القطاع الخاص:

الزكاة والضرائب: دراسة مقارنة في ضوء الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة ماليزيا
د/ وفاء محمد سيد أحمد محمد حمّاس د/ حسن خليل السيد خليل

- منح إعفاءات ضريبية للشركات في بعض قطاعات التصدير (الإلكترونيات وزيوت النخيل).
 - إنشاء مناطق اقتصادية خاصة (مثل إسكاندرا ماليزيا).
 - الاستثمار في البنية التحتية:
 - مشاريع كبرى مثل الطرق السريعة، ومطار كوالالمبور الدولي (KLIA2).
 - تطوير المراكز المالية الإسلامية، مثل بنك نيجارا ماليزيا.
 - الاعتماد على النفط والغاز:
 - حيث يمثل ٢٠٪ من الإيرادات الحكومية، بالإضافة الى انشاء صندوق ثروة سيادي (Khazanah Nasional).
- الآثار الاقتصادية:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥ - ٧ ٪ سنوياً.
- انخفاض البطالة إلى ٥, ٣ ٪ بحلول عام ٢٠٠٨.
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً في صناعة أشباه الموصلات.

التحديات:

- الاعتماد المفرط على الصادرات وهو ما جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية (مثل الأزمة المالية عام ٢٠٠٨).
- وجود تفاوت إقليمي حيث تطورت ولايات مثل سلانغور أسرع من قدح أو ترينجانو.

ثانياً: السياسات الرئيسية لمرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٩ -

٢٠١٨) الإصلاحات الضريبية وترشيد الدعم:

- إصلاح النظام الضريبي:

- تطبيق ضريبة السلع والخدمات بنسبة ٦٪ (عام ٢٠١٥) لتعويض انخفاض إيرادات النفط.
- إلغاء دعم البنزين والديزل (في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤) لتقليل العجز.
- زيادة الإنفاق الاجتماعي:
 - برنامج BR1M (منح نقدية للأسر الفقيرة).
 - توسيع التغطية الصحية الشاملة.
- إدارة الدين العام:
 - ارتفاع الدين إلى ٥٥٪ من الناتج المحلي (في عام ٢٠١٨)، مع إصدار سندات إسلامية (صكوك).
- الآثار الاقتصادية:
 - انخفاض العجز المالي من ٦,٧٪ (عام ٢٠٠٩) إلى ٣٪ (عام ٢٠١٨).
 - زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة ٣٠٪ بعد تطبيق الضرائب على السلع والخدمات.
 - انتقادات شعبية بعد ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب فرض الضرائب على السلع والخدمات.
- التحديات:
 - هروب رؤوس الأموال بسبب عدم استقرار السياسات الضريبية.
 - وجود فساد مؤسسي وهو ما أثر على ثقة المستثمرين.
- ثالثاً: السياسات الرئيسية لمرحلة التقلبات السياسية (٢٠١٨-٢٠٢٠):
 - إلغاء الضريبة على السلع والخدمات والعودة إلى فرض الضريبة على المبيعات والخدمات (عام ٢٠١٨):

- حيث تم فرض ضريبة المبيعات والخدمات بنسبة ٥ - ١٠٪، لكنها جلبت إيرادات أقل بـ ٤٠٪ مقارنة بالضريبة على السلع والخدمات.
- منح اعانات تحفيزية خلال جائحة كورونا (عام ٢٠٢٠)، وتعليق سداد القروض للأفراد والشركات.

الآثار الاقتصادية:

- انكماش الاقتصاد بما يعادل -٦, ٥٪ وهو يعد أول انكماش منذ الأزمة الآسيوية.
- ارتفاع الدين العام إلى ٦٠٪ من الناتج المحلي (عام ٢٠٢٠).
- زيادة الفقر من ٦, ٥٪ إلى ٤, ٨٪.

التحديات:

- ضعف القدرة على التمويل بسبب تراجع الإيرادات الضريبية بعد إلغاء الضريبة على السلع والخدمات.
- تضخم متزايد بسبب اضطرابات سلاسل التوريد العالمية.
- رابعاً: مرحلة التعافي وإعادة الهيكلة (٢٠٢١-٢٠٢٣):
- استهداف إعادة تطبيق الضريبة على السلع (بحلول عام ٢٠٢٤) بنسبة ٦٪ مع استثناءات للسلع الأساسية.
- التحول نحو الاقتصاد الأخضر:
- القيام باستثمارات في الطاقة المتجددة (مشاريع الطاقة الشمسية في ساراواك).
- إصدار سندات خضراء بقيمة ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٢٣.
- تعزيز الرقمنة (خطة ماليزيا الرقمية My Digital) لجذب استثمارات التكنولوجيا.

الآثار الاقتصادية

- تعافي النمو ٤ - ٥٪ سنوياً (٢٠٢٢-٢٠٢٤).
- جذب الاستثمارات الأجنبية مثل مصنع تسلا في بينانغ (٢٠٢٣).
- استهداف تراجع العجز المالي إلى ٣, ٤٪ (بحلول عام ٢٠٢٤).

التحديات

- صعوبة إقرار سياسات طويلة الأجل
- تقلبات العملة وضعف الرينجيت أمام الدولار (٧, ٤ رينجيت = ١, ٠٣ دولار في ٢٠٢٣).

مما سبق يمكن إجمال كلا من إيجابيات وسلبيات السياسات المالية الماليزية كما يلي:

جدول (٤)

إيجابيات وسلبيات السياسات المالية الماليزية

السياسة	الإيجابيات	السلبيات
فرض الضريبة على السلع والخدمات (٢٠١٥-٢٠١٨)	زيادة الإيرادات، وتقليل العجز	ارتفاع الأسعار، واستياء الشعب
فرض الضريبة على المبيعات والخدمات (٢٠١٨-٢٠٢٤)	تخفيف العبء على الفقراء	إيرادات أقل، وعدم كفاءة التمويل
الدعم النقدي (BR1M)	تقليل الفقر	زيادة العبء على الميزانية
منح الإعانات التحفيزية (٢٠٢٠)	إنقاذ الشركات من الإفلاس	ارتفاع الدين العام

٢-٣ مؤسسة الزكاة في ماليزيا ١-٢-٣ التنظيم الإداري

تدار الزكاة في ماليزيا عبر مجالس الشؤون الإسلامية داخل الولايات ولكل ولاية قانون خاص ينظم جمع الزكاة ومؤسسات الزكاة في ماليزيا تخضع لقوانين مختلفة على مستوى الدولة؛ لذلك تختلف طبيعة ودور هذه المؤسسات من ولاية لأخرى، وتجميع الزكاة يتم من خلال هيئات محددة. أما الحصيلة الزكوية فيتم توزيعها في بيت المال التابع لهيئة الشؤون الدينية، وإنفاقها يدار من خلال هيئة أو مؤسسة إدارية تخضع لرئيس الوزراء وهو مسؤول عن صياغة السياسة المتعلقة بتطوير مؤسسة إدارة التنمية الإسلامية الماليزية، وبرغم ذلك فإن القواعد والنظم المتعلقة بعدد من الموضوعات المختلفة للزكاة تتغير من ولاية إلى أخرى وهذه الإدارة تكون مسؤولة عن تنسيق أنشطة بيت المال على مستوى الدولة.

٢-٢-٣ أنواع الزكاة التي يتم جبايتها

- زكاة المال وتشمل النقد، والذهب، والأسهم، والودائع.
- زكاة التجارة وتشمل الشركات والمؤسسات.
- زكاة الزروع والثمار وتكون في الولايات الزراعية.
- زكاة الفطر وتفرض في شهر رمضان.
- زكاة الرواتب وهي اختيارية ومفعلة في القطاعات الحكومية حيث يتم خصم الضرائب من المنبع إيه في ظل سماح الفرد بذلك.

٣-٢-٣ آليات التحصيل والتوزيع

في ماليزيا، يتم تحصيل وتوزيع الزكاة من خلال هيئات حكومية ومؤسسات إسلامية رسمية، حيث تُدار عملية جمع الزكاة وتوزيعها بشكل

منظم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. لم تخل التشريعات المنظمة للزكاة في ماليزيا على مستوى ولاياتها المختلفة من التأكيد على إلزامية دفع الزكاة، باعتبارها فريضة بالإضافة إلى وجود حق للفقراء والمساكين في هذه الأموال. ويكون دور الدولة متمثلاً في إيصال هذه الحقوق إلى أصحابها، وذلك من خلال إدارة الزكاة التي تقوم بتحصيل الزكاة ممن تجب عليهم، مع قيامها بإصدار التشريعات التي تزرع المتخلفين عن دفعها أو من يفكر في التهرب من أدائها.

تم وضع الكثير من القوانين حيث تعتبر قوانين الزكاة في ماليزيا من أكثر القوانين تفصيلاً بشأن العقوبات المتعلقة بتحصيل الزكاة، وتختلف هذه القوانين من ولاية لأخرى، ولكنها تخلص إلى أن الزكاة تؤخذ ممن منعها قهراً، ويتم تحصيلها عن طريق الحجز الإداري، ويكون هناك امتياز لدين الزكاة على جميع الديون حيث يجعلها القانون في مرتبة الديون الحكومي، كما يعاقب مانع الزكاة في بعض الولايات بغرامة تعادل ثلاثة أضعاف قيمة الزكاة، فضلاً عن تطبيق العقوبة على كل من يشارك في تضليل مؤسسة الزكاة، ويشكل الحد الأدنى والأقصى للغرامة ١٠ دولارات و ٣٠٠ دولار على التوالي، بينما الحد الأدنى والأقصى للحبس هو ٧ أيام و ٦ شهور على التوالي^(١).

(١) إبراهيم، عبد الله، إدارة الزكاة في ماليزيا، تحرير: بوعلام بن جلال ومحمد العلمي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ندوة رقم ٢٢، كوالالمبور، ماليزيا، الطبعة الأولى، جدة، ١٩٩٠. والعمر، فؤاد عبد الله، دراسة مقارنة لنظم الزكاة، الجوانب العامة والإدارية والتنظيمية، تحرير: بوعلام ابن جلال ومحمد العلمي، مرجع سبق ذكره.

أولاً: الجهات المسؤولة عن الزكاة في ماليزيا:

- مجلس الزكاة الوطني.
- المجالس الإسلامية فكل ولاية في ماليزيا لديها مجلس إسلامي خاص بها (مثل MAIWP في كوالالمبور، و MAIN في نيجري سمبيلان، هذه المجالس تشرف على جمع وتوزيع الزكاة بالتعاون مع مكاتب الزكاة المحلية.
- مؤسسات الزكاة الحكومية مثل Lembaga Zakat Selangor (LZS) في سلانغور، و Baitulmal في بعض الولايات .

ثانياً: طرق تحصيل الزكاة:

- يتم جمع الزكاة بعدة طرق، منها:
- الخصم المباشر من الراتب:
حيث يمكن للموظفين خصم الزكاة مباشرة من رواتبهم الشهرية عبر نظام (SIP) Sistem Potongan Gaji ، وبعض الولايات مثل كوالالمبور، وسلانغور تتعاون مع أصحاب العمل لخصم الزكاة تلقائياً .
- الدفع عبر القنوات الإلكترونية:
- الدفع عبر الإنترنت من خلال مواقع المجالس الإسلامية مثل (zakat.com.my) لولايات مختلفة.
- التطبيقات مثل MyZakat EZpay .
- البنوك الإسلامية: مثل Bank Islam ، Maybank ، CIMB Islamic ، Islamic .
- الدفع عبر الهاتف المحمول: مثل FPX ، Boost ، GrabPay .

- الدفع النقدي في مكاتب الزكاة:

يمكن دفع الزكاة مباشرة في مكاتب الزكاة التابعة للمجالس الإسلامية في كل ولاية، كما أن بعض المساجد الكبرى لديها صناديق زكاة .

- الزكاة على الشركات والأعمال:

تدفع الشركات زكاة الأعمال عبر حساباتها السنوية وبعض الولايات تفرض نسبة محددة (مثل ٢,٥٪ من صافي الأرباح) .

ثالثاً: توزيع الزكاة:

- تُوزع الزكاة على الثمانية أصناف المذكورة في القرآن (سورة التوبة، ٦٠)، وقد سبق ذكرهم في المبحث الأول من هذه الدراسة.

رابعاً: البرامج والمشاريع الممولة من الزكاة:

- برامج التعليم: منح دراسية، تمويل المدارس الإسلامية .
- المساعدات الطبية: علاج المرضى الفقراء .
- الإسكان: بناء منازل للمحتاجين) مثل برنامج Rumah Zakat.
- المشاريع الاقتصادية: تمويل المشاريع الصغيرة (مثل Skim Pembiayaan Usahawan Zakat).

خامساً: الشفافية والمحاسبة:

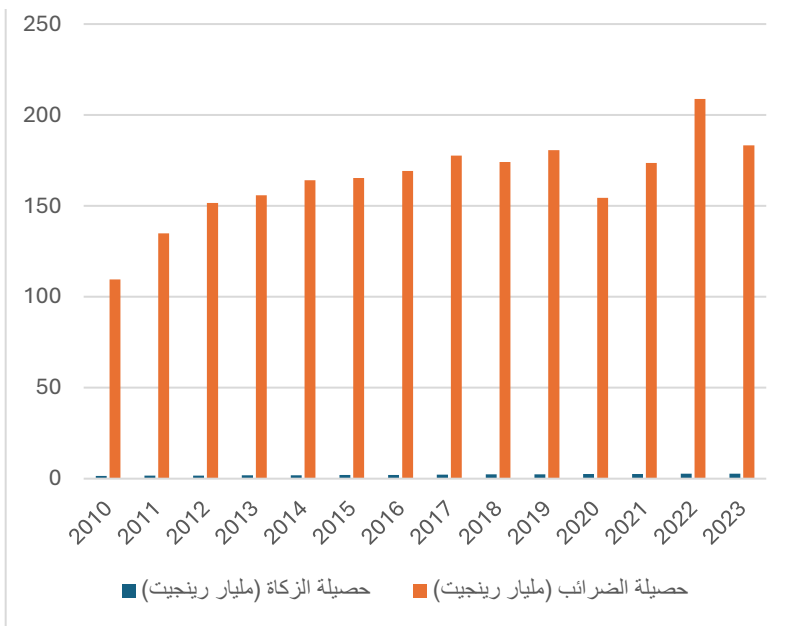
- تُنشر تقارير سنوية عن تحصيل وتوزيع الزكاة في مواقع المجالس الإسلامية .
- بعض الولايات توفر تطبيقات لتتبع أموال الزكاة .

سادساً: زكاة الفطر:

- تُدفع قبل عيد الفطر (عادة عبر المساجد أو المنصات الإلكترونية) .
- القيمة محددة سنوياً من قبل المجالس الإسلامية (عادة حوالي ٧-١٠ رينجيت للفرد) .

يوضح الشكل التالي حصيلة كل من الزكاة والضرائب في الفترة الزمنية من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٣ في ماليزيا:

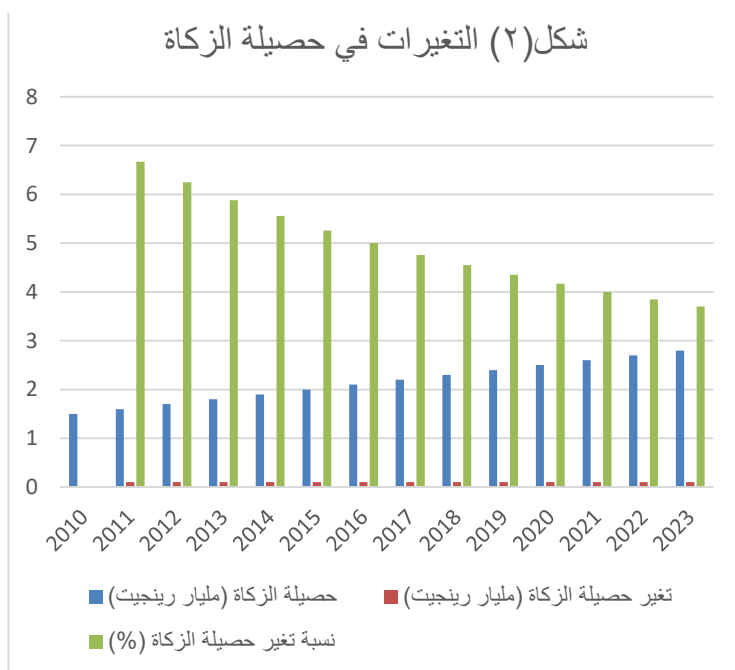
شكل (١) حصيلة كل من الزكاة والضرائب في الفترة الزمنية من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٣ في ماليزيا



المصدر: من إعداد الباحثين حصيلة الزكاة وفقاً للبيانات المستخرجة من www.hasil.gov.my

وبيانات حصيلة الضرائب وفقا للبيانات المستخرجة من
www.data.worldbank.org .

أولاً: تحليل التغيرات السنوية في حصيلة الزكاة:



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على حصيلة الزكاة المستخرجة من

www.hasil.gov.my ,

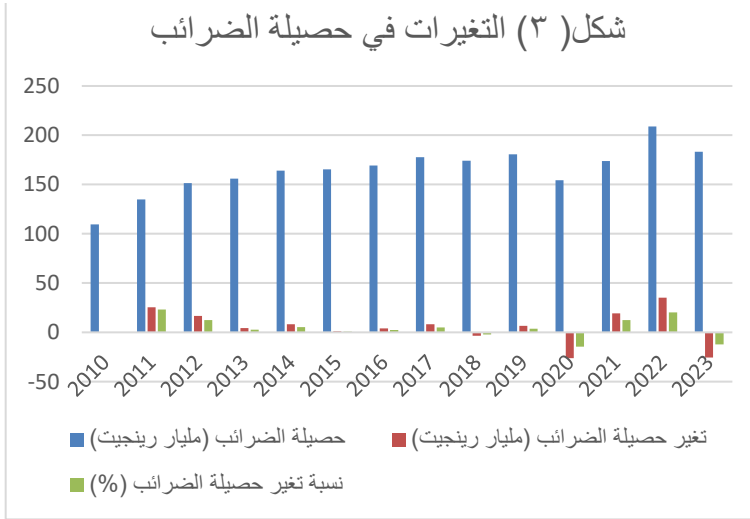
يلاحظ وجود:

- نمو ثابت ومطرد: يلاحظ ان حصيلة الزكاة شهدت نموا ثابتا بمقدار ١, ٠ مليار رينجيت سنويا طوال الفترة المذكورة، وهو ما يشير الى

استقرار في اليات جمع الزكاة وزيادة مطردة في الالتزام بها او في القاعدة الخاضعة للزكاة.

- تباطؤ نسبي في نسبة النمو: على الرغم من النمو المطلق الثابت، فان نسبة التغير السنوي في حصيللة الزكاة تتناقص تدريجيا (من ٦٧, ٦٪ في ٢٠١١ الى ٣, ٧٠٪ في ٢٠٢٣)، حيث يتطلب تحقيق نفس النسبة المئوية زيادة أكبر في المبلغ المطلق.

ثانياً: تحليل التغيرات السنوية في حصيللة الضرائب:



المصدر: من إعداد الباحثين وفقا للبيانات المستخرجة من

www.data.worldbank.org

يلاحظ وجود:

- تقلبات كبيرة: على عكس الزكاة، تظهر حصيلة الضرائب تقلبات سنوية كبيرة، مع فترات نمو قوي وفترات انكماش. هذا يعكس حساسيتها العالية للعوامل الاقتصادية الكلية.

تأثير الازمات الاقتصادية على الضرائب:

- ٢٠١٨: شهدت انخفاضا طفيفا بنسبة -٠,٣٪، مما قد يشير الى تباطؤ اقتصادي في تلك الفترة.
- ٢٠٢٠: سجلت أكبر انخفاض بنسبة -١٤,٥١٪، وهو ما يتوافق تماما مع تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والمحلي، حيث أدت الاغلاقات وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية الى تراجع الإيرادات الضريبية.
- ٢٠٢٣: شهدت انخفاضا ملحوظا بنسبة -١٢,٢١٪ بعد عام ٢٠٢٢ الذي سجل اعلى حصيلة ضرائب. هذا قد يشير الى تباطؤ اقتصادي عالمي او محلي يؤثر على الإيرادات الضريبية.
- فترات التعافي والنمو: شهدت سنوات مثل ٢٠١١ (٢٠, ٢٣٪) و ٢٠٢٢ (٢١, ٢٠٪) نموا قويا في حصيلة الضرائب، مما يدل على فترات تعافي اقتصادي او سياسات ضريبية فعالة.

بناء على البيانات التي تم تحليلها لحصيلة الزكاة والضرائب في ماليزيا بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٣ تتضح الأدوار المختلفة التي يلعبها كل منهما في الاقتصاد والمجتمع الماليزي:

من منظور الإيرادات الحكومية وتمويل الخدمات العامة:

تعد الضرائب هي المصدر الرئيسي تظهر البيانات بوضوح أن حصيلة الضرائب التي تتراوح بين ١٠٩,٥ مليار رينجيت و ٢٠٨,٨ مليار رينجيت.

هذا الفارق الهائل يعني أن الضرائب هي العمود الفقري للميزانية الحكومية في ماليزيا، وهي التي تمول الغالبية العظمى من الخدمات العامة الأساسية، مثل البنية التحتية، التعليم، الصحة، الدفاع، والأمن.

من منظور التقلبات الاقتصادية:

تتأثر حصيلة الضرائب بشكل مباشر بالنمو الاقتصادي والظروف الاقتصادية العامة، مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات. ومع ذلك، كأن حجمها الكبير يجعلها ضرورية لاستدامة الدولة وتشغيلها.

وفقا لذلك، لا يمكن للزكاة أن تحل محل الضرائب كمصدر رئيسي لإيرادات الدولة لتمويل الخدمات العامة الشاملة.

من منظور العدالة الاجتماعية والتنمية المجتمعية:

الزكاة فريضة دينية تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي وتوزيع الثروة على الفئات المستحقة كالفقراء، والمساكين، وغيرهم من المصارف الثمانية، فعلى الرغم من صغر حجم الزكاة مقارنة بالضرائب تلعب الزكاة دورا حيويا في التخفيف من حدة الفقر، توفير الدعم المباشر للمحتاجين وتعزيز التنمية المجتمعية من خلال برامج موجهة، كما أن نموها المستمر يعكس زيادة الوعي الديني والالتزام، وقد يشير إلى فعالية وآليات جمعها وتوزيعها

الاستنتاج الرئيسي من تحليل البيانات هو أن الزكاة والضرائب في ماليزيا ليست بديلين لبعضهما البعض، بل هما متكاملتان، فالضرائب تخدم الدور الرئيسي لتمويل الدولة وتوفير الخدمات العامة لجميع المواطنين

والزكاة تخدم الدور الاجتماعي والديني في تحقيق التكافل وتوزيع الثروة على الفئات الأكثر احتياجاً.

إن وجود نظام يجمع بين كليهما، كما هو الحال في ماليزيا، يسمح للدولة بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أوسع، فالضرائب تضمن استقرار الدولة واستقرار قدرتها على تقديم الخدمات، بينما الزكاة تعزز التماسك الاجتماعي وتقلل من الفوارق، مما يجعل النظام المالي أكثر شمولية واستدامة، لذا لا يمكن اعتبار أحدهما أفضل من الآخر بشكل مطلق، فكلاهما ضروري لتحقيق الرفاهية الشاملة للمجتمع والدولة في سياق ماليزيا.

تعتبر عملية الجمع بين نظامي الزكاة والضرائب والتنسيق بينهما عملية معقدة، ينشأ عنها العديد من التحديات المؤسسية ويرجع ذلك للاختلافات الجوهرية في طبيعة كل منهما.

٣-٣ التحديات المؤسسية للتنسيق بين الزكاة والضريبة^(١)؛

أولاً: التحديات القانونية والإدارية

أ- ازدواجية الأنظمة القانونية بين الولايات والفيدرالية:

(1) Ali, S. & Othman, R., "Institutional Challenges of Zakat – Tax Integration in Malaysia: Issues and Solutions ". Journal of Islamic accounting and business research, 2020.

- Mohd Noor, A. et al. "Tax Deductibility of Zakat in Malaysia Issues and Solutions". Journal of Islamic Accounting and Business Research, 2019.

الزكاة تدار وفقا للقوانين الإسلامية على مستوى الولايات الأربعة عشر (تحت سلطة المجلس الإسلامي لكل ولاية)، بينما الضريبة تدار من قبل الحكومة الفيدرالية عبر مجلس الضرائب الماليزي (IRB)، وهو ما يعني عدم وجود إطار قانوني موحد يربط بينهم، هذا يرجع الى:

- حدوث تضارب في التطبيق، فبعض الولايات مثل بينانغ لا تسمح بخصم الزكاة من الدخل الخاضع للضريبة، بينما ولايات أخرى مثل كوالالمبور تسمح فقط بخصم جزئي.
- تعقيد الامتثال، فالشركات التي تعمل في عدة ولايات تواجه إجراءات مختلفة لكل ولاية.

ب- اختلاف القواعد والشروط والمستفيدين:

الزكاة تفرض على المسلم المكلف الذي يملك النصاب (حد أدنى للثروة) وتوزع على ثماني فئات محددة في القرآن الكريم (الفقراء، الغارمين، الخ)، بينما الضريبة تفرض على جميع المواطنين والمقيمين بغض النظر عن الدين وتستخدم لتمويل خدمات عامة (طرق، مستشفيات، تعليم....)، وهو ما ينتج عنه ازدواجية العبء المالي على المسلم الذي يدفع كليهما، كما ان الاختلاف على خصم الزكاة من الضرائب في بعض الولايات يؤدي الى صعوبة الامتثال الضريبي.

ثانيا: التحديات المالية والمحاسبية

أ- اختلاف معايير الخصم الضريبي:

بعض الولايات الماليزية تسمح بخصم ٥, ٢٪ من الدخل الخاضع للضريبة كزكاة، لكن بحد أقصى ٥٠٠٠ رينجيت سنويا مثل ولاية كوالالمبور

بينما ولايات أخرى مثل بينانغ لا تسمح بذلك، وهو ما يؤدي الى عدم المساواة الضريبية، فدافع الزكاة في كوالالمبور يدفع ضريبة اقل من نظيره في بينانغ.

ب - اختلاف السنوات المالية:

الزكاة تحسب وفقا للسنة الهجرية بينما الضريبة تحسب بالسنة الميلادية، والسنة الهجرية أقصر بأحد عشر يوما من الميلادية، وهو ما يؤدي الى حدوث تفاوت في حساب نصاب الزكاة وصعوبة مطابقة الاقرارات الضريبية السنوية.

ثالثا: التحديات المؤسسية والتنظيمية

أ - تعدد الجهات المشرفة:

الزكاة تدار عبر مجالس دينية محلية بينما الضريبة تدار مركزيا عبر مجلس الضرائب الماليزي IRB، وهو ما يؤدي الى ضعف التنسيق المؤسسي مما يؤدي إلى تكرار الجهود (قد يتعين على الفرد تقديم اقرارين منفصلين).

ب - محدودية البنية التحتية الرقمية:

لا يوجد نظام إلكتروني موحد يربط بين قواعد بيانات الزكاة والضريبة، وهو ما يؤدي الى صعوبة تتبع المكلفين الذين يدفعون الزكاة أو الضريبة، وصعوبة كشف التهرب الضريبي تحت غطاء الزكاة.

رابعا: التحديات الاجتماعية والثقافية

أ - انعدام الثقة في النظام الضريبي:

بعض المسلمين يفضلون دفع الزكاة بدلا من الضريبة لاعتبارها واجبا دينيا بينما الضريبة ينظر اليها كإجبار حكومي على الافراد، وهو ما يؤدي الى انخفاض الامثال الضريبي.

ب- الاختلاف في الأولويات

الزكاة توجه للفقراء والخدمات الدينية (مثل بناء المساجد، والمنح الدراسية الإسلامية)، بينما الضريبة توجه للتنمية العامة مثل مشاريع البنية التحتية، الجيش، المدراس الحكومية (يستفيد بها كل الأديان)، وهو ما يؤدي الى صعوبة تبرير دمج الموارد، حيث يرفض بعض مسلمو ماليزيا دفع ضريبة تستخدم في مشاريع غير إسلامية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- الزكاة فريضة إسلامية ذات أبعاد دينية واجتماعية، بينما الضرائب وسيلة تمويل حكومية وضعية تفرضها الدولة حسب الحاجة.
- الضرائب هي المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في ماليزيا. مما يؤكد دورها الأساسي في تمويل الخدمات العامة، والبنية التحتية للدولة.
- حساسية الإيرادات الضريبية للتقلبات الاقتصادية.
- الزكاة أداة للتكافل الاجتماعي والتنمية المجتمعية، وحصيلتها أقل بكثير من حصيللة الضرائب.
- وجود تكامل بين الزكاة والضرائب في التجربة الماليزية، هذا التكامل يسمح لماليزيا بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أوسع وأكثر شمولية.
- وجود تحديات مؤسسية وقانونية في التنسيق بين نظامي الزكاة والضرائب في ماليزيا.
- اختلاف معايير الخصم الضريبي بين الولايات واختلاف السنوات المالية هجرية وميلادية مما يعقد الحسابات والمطابقة

التوصيات:

- يوصى بما يلي لتعزيز التكامل بين نظامي الضرائب والزكاة في ماليزيا:
- ينبغي تطوير إطار قانوني موحد يربط بين إدارة الزكاة والضرائب على المستوى الفدرالي والولايات، مع مراعاة خصوصية كل نظام. يمكن أن يتم ذلك من خلال سن قوانين فيدرالية تحدد المبادئ العامة للتنسيق، وتترك التفاصيل التنفيذية للولايات ضمن هذا الإطار.

- يجب توحيد معايير خصم الزكاة من الدخل الخاضع للضريبة على مستوى جميع الولايات، لضمان العدالة الضريبية وتجنب الازدواجية في العبء المالي على المسلمين. يمكن أن يشمل ذلك تحديد نسبة موحدة للخصم أو سقف أعلى لهم.
- ينبغي توحيد السنة المالية لكل من الزكاة والضرائب، أو على الأقل تطوير آليات محاسبية مرنة تسمح بالمطابقة بين النظامين، مع الأخذ في الاعتبار الفروقات بين السنة الهجرية والميلادية.
- يجب تطوير منصة رقمية موحدة تربط بين قواعد بيانات الزكاة والضرائب. هذه المنصة ستسهل تتبع المكلفين، وتحسين كفاءة التحصيل، وتقليل فرص التهرب الضريبي، وتوفير بيانات دقيقة للتحليل وصنع القرار.
- ينبغي تأسيس هيئة تنسيق عليا مشتركة تضم ممثلين عن مجالس الزكاة في الولايات، ومجلس الضرائب الماليزي، ووزارة المالية، والجهات الدينية ذات الصلة. تكون مهمة هذه الهيئة وضع السياسات المشتركة، وحل النزاعات، وتطوير استراتيجيات التكامل.
- تعزيز الشفافية في إدارة أموال الزكاة والضرائب، وذلك بنشر تقارير مفصلة ومنتظمة حول كيفية جمع وأنفاق هذه الأموال. مما يعزز ثقة المواطنين ويشجع على الامتثال الطوعي.
- ينبغي تسليط الضوء على الأهداف المشتركة للزكاة والضرائب في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، وتوضيح أن كلاهما يساهم في

رفاهية المجتمع ككل، بغض النظر عن الاختلاف في المصارف أو الأهداف المحددة.

- يجب اعتماد خصم كامل للزكاة من الوعاء الضريبي.
- من خلال تطبيق هذه التوصيات، يمكن لماليزيا ان تعزز نموذجها الرائد في التكامل بين الزكاة والضرائب، وتتجاوز التحديات القائمة، مما يؤدي إلى نظام مالي أكثر كفاءة، وعدالة، واستدامة، يخدم مصالح جميع أفراد المجتمع ويساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

قائمة المراجع

- ١ - إبراهيم، عبد الله، إدارة الزكاة في ماليزيا، تحرير: بوعلام بن جلال ومحمد العلمي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ندوة رقم ٢٢، كوالالمبور، ماليزيا، الطبعة الأولى، جدة، ١٩٩٠.
- ٢ - ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث، القاهرة، المطبعة الخيرية، ١٣٠٦ هـ، المجلد ٢.
- ٣ - ابن النقيب، شهاب الدين، عمدة السالك وعدة الناسك، تحقيق: ابن إبراهيم عبد الله، الدوحة، قطر، الشئون الدينية، الطبعة ١، ١٩٨٢.
- ٤ - ابن تيمية، فخر الدين أبو عبد الله، بلغة الساغب وبغية الراغب، تحقيق: أبو زيد بكر بن عبد الله، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار العاصمة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
- ٥ - ابن كثير، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، مصر، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة ٢، ١٩٩٩.
- ٦ - ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: الكبير عبد الله علي وآخرون، دار المعارف، القاهرة، المجلد ٣، بدون تاريخ.
- ٧ - أبو إسحاق، برهان الدين، المبدع في شرح المقنع، بيروت، المكتب الإسلامي، الجزء ٢، ١٤٠٠ هـ.
- ٨ - أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، الجزء ٣، ٢٠٠٩.

- ٩- الأمين، حسن، فقه مصارف الزكاة، المواد العلمية لبرنامج التدريب على تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة 2، ٢٠٠١.
- ١٠- أيوب حسن، مصر، فقه العبادات في الإسلام، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٦ م.
- ١١- البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: الخطيب محب الدين وآخرون، القاهرة، مصر، المطبعة السلفية، الطبعة ١، الجزء ١، ١٩٨٠
- ١٢- البعلي، عبد الحميد محمود، اقتصاديات الزكاة واعتبارات السياسة المالية والنقدية، دار السلام، الطبعة الأولى، 1991
- ١٣- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، كشف القناع عن متن الاقناع، تحقيق: عبد الحميد أحمد، الرياض، دار عالم الكتب، بدون طبعة، ٢٠٠٣.
- ١٤- الترمذي، محمد بن عيسى، جامع الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٨.
- ١٥- الجزيري، عبد الرحمن: الفقه على المذاهب الأربعة، الطبعة ١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣.
- ١٦- جمل، برهان، المالية العامة دراسة مقارنة، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة ١، ١٩٩٢.
- ١٧- حسين، شحاتة، الزكاة والضرائب في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، دار النشر للجامعات المصرية، ٢٠١٧.

- ١٨ - الحسيني، تقي الدين أبو بكر بن محمد، الاخبار في حل غاية الاختصار، تحقيق: الانصاري عبد الله بن إبراهيم، الدوحة، قطر، الشئون الدينية، الطبعة ٣، الجزء ١، بدون تاريخ.
- ١٩ - خليفة، يوسف على، الضرائب الخضراء، مركز الإمارات للدراسات، ٢٠١٨.
- ٢٠ - الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، المجلد ١٦، ١٩٣٨.
- ٢١ - الربيع، محمد هاشم، العدالة الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.
- ٢٢ - الزحيلي، وهبة: التفسير المنير، دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٥.
- ٢٣ - الزرقاني، المصري محمد بن عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني على موطأ الامام مالك بن انس، القاهرة، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة ١، الجزء ٢، ٢٠٠٣.
- ٢٤ - السلطان، سلطان بن محمد علي، الزكاة تطبيق محاسبي معاصر، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ١٩٨٦.
- ٢٥ - سليمان، سامي رمضان، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفريضة الزكاة، مجلة الدراسات التجارية الإسلامية، المجلد ١، العدد ٣، ١٩٨٤.
- ٢٦ - السيوطي، جلال الدين، الجامع الصغير من حديث البشير النذير، تحقيق عصام الدين الصبابطى، دار الحديث، القاهرة، الطبعة ١، المجلد ٢، ٢٠٠٧.

- ٢٧- الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، بيروت، دار المعرفة، المجلد الثاني، ٢٠٠١.
- ٢٨- الشوكاني، محمد بن علي، نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار، الطبعة ١، المجلد ٤، ٢٠٠٧.
- ٢٩- العاني، خالد، مصارف الزكاة وتمليكها في ضوء الكتاب والسنة، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ.
- ٣٠- عبد المولى، السيد، الضرائب والمعاملات الدولية، معهد الإدارة العامة، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٣١- عبد المولى، سيد، المالية العامة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٨.
- ٣٢- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الجزء الثالث، دار السلام، دار الفيحاء، ٢٠٠٠.
- ٣٣- علوش، عبد السلام، تقريب المنفعة الى فقه المذاهب الأربعة، بيروت، لبنان، دار المعرفة، الطبعة ١، ١٩٩٩.
- ٣٤- العمر، حسن، مبادئ المالية العامة، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة ٢٠٠٢.
- ٣٥- العمر، فؤاد عبد الله، دراسة مقارنة لنظم الزكاة، الجوانب العامة والإدارية والتنظيمية، تحرير: بوعلام ابن جلال ومحمد العلمي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ندوة رقم ٢٢، كوالالمبور، ماليزيا، الطبعة الأولى، جدة، ١٩٩٠.
- ٣٦- عوض الله، زينب، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، دار الفتح للطباعة والنشر، ٢٠٠٣.

الزكاة والضرائب: دراسة مقارنة في ضوء الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة ماليزيا
د/ وفاء محمد سيد أحمد محمد حمّاس د/ حسن خليل السيد خليل

- ٣٧- العوضي، رفعت، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ١٩٧٤.
- ٣٨- الغزي، محمد بن قاسم، فتح القريب المجيب على الكتاب المسمى بالتقريب للإمام أبي شجاع، القاهرة، مصر، مطبعة الباقي الحلبي، ١٩٢٤.
- ٣٩- الفنجري محمد شوقي، الزكاة والضرائب دراسة مقارنة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، العدد ٣٠، ٢٠١٨.
- ٤٠- القاضي، عبد الحميد: اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الإسكندرية، مطبعة الرشاد.
- ٤١- القران الكريم
- ٤٢- القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة: دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القران والسنة، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة ٥، الجزء ١، ١٩٩٥.
- ٤٣- القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، دمشق، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥.
- ٤٤- القرطبي، ابو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الكتاب العربي، الجزء ٨، ٢٠٠٦.
- ٤٥- الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، الطبعة ٢، ١٩٨٦.
- ٤٦- كمال، خليفة أبو زيد، أحمد حسين علي حسن، محاسبة الزكاة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- ٤٧- مجدي، شهاب، أصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٤.
- ٤٨- محمد، حسن أبو يحيى، "اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة"، دار عمان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.

- ٤٩- محمود، أبو السعود، أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في المجتمع، من بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي، سنة ١٣٦٩ هـ.
- ٥٠- المراغي، أحمد مصطفى، تفسير المراغي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الجزء ٢٨، ١٩٧٤.
- ٥١- المصلح عبد الله، الضريبة والزكاة وأثرهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي، ٢٠٢٠.
- ٥٢- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية: مصر، دار المعارف، الطبعة ٢، المجلد ٢، ١٩٧٢.
- ٥٣- المقدسي، قدامة، المغني مع الشرح الكبير، القاهرة، مصر، الجزء ٢، بدون تاريخ.
- ٥٤- المليجي، فؤاد، وحسين، أحمد، محاسبة الزكاة، مصر، ومطبعة الإشعاع الفنية، ١٩٩٧.
- ٥٥- الميداني، عبد الغني الغنيمي الدمشقي، اللباب في شرح الكتاب، بيروت، لبنان، المكتبة العلمية، الجزء ١، ١٩٨٩.
- ٥٦- النبهان، محمد فاروق، الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، مؤسسة الرسالة، سوريا، الطبعة الثانية.
- ٥٧- الوادي، محمود، وعزام، زكريا، مبادئ المالية العامة، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة ١، ٢٠٠٧.
- ٥٨- يسري، عبد الرحمن، اقتصاديات الزكاة، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٢.

المراجع الأجنبية

- 1- Ali, S. & Othman, R., "Institutional Challenges of Zakat – Tax Integration in Malaysia: Issues and Solutions ". Journal of Islamic accounting and business research, 2020.
- 2- Mohd, Noor, A. et al, "Tax Deductibility of Zakat in Malaysia Issues and Solutions". Journal of Islamic Accounting and Business Research, 2019.
- 3- Monzer, Kahf, The Economic Role of Zakat and Taxes, J. of Islamic, 2019.
- 4- Musgrave, R. A., & Musgrave, P. B., *Public Finance in Theory and Practice*, 5th ed., McGraw-Hill, 1989.
- 5- Piketty, T., *Capital in the Twenty-First Century*. Harvard University Press, 2014.
- 6- Saad, N. and Abdullah, N. Is Zakat Capable of Alleviating Poverty? An Analysis of the Distribution of Zakat Fund in Malaysia. Journal of Islamic Economics Banking and Finance, 2014.
- 7- www.hasil.gov.my.
- 8- www.zakat.com.my.
- 9- www.data.worldbank.org